

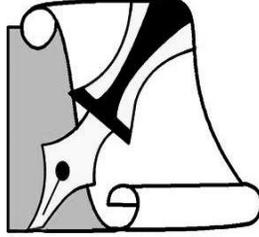


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



باحث للدراسات  
الفلستينية والاسراتيجية  
تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الأحزاب الدينية الإسرائيلية ودورها في السياسة والمجتمع

### مدخل

تعتبر التعددية الإثنية-الدينية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين الذين قدموا من مختلف أصقاع الدنيا حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية. وتحت تأثير هذه التعددية المتنافرة، ظهرت التعددية الحزبية التي جسدت واقع التشرذم السياسي في كيان العدو وذلك ضمن دوائر تصنيف إصطلاحية يمكن إجمالها في ما يلي:

١- على مستوى الانقسامات الإثنية هناك أحزاب عديدة أهمها عند اليهود: الليكود، العمل، شينوي، ميرتس، شاس، المفدال، يهدوت هاتوراه والوحدة الوطنية. وعند العرب: الحركة الإسلامية، الحزب الديمقراطي العربي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير.

٢- على مستوى الانقسام بين علمانيين ومتدينين نجد من الأحزاب العلمانية أحزاب عربية مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحزب الديمقراطي العربي، التجمع الديمقراطي العربي والحركة الحزبية للتغيير، وأخرى يهودية مثل العمل والليكود وميرتس وشينوي والمركز وإسرائيل بعاليه وإسرائيل بيتنا والوحدة الوطنية وشعب واحد وغيرها.

٣- على مستوى الانقسام الأيديولوجي نجد أحزاب اليمين (وهي قسمان يميني ديني مثل شاس والمفدال وبهودية التوراه، ويميني علماني مثل الوحدة الوطنية وإسرائيل بعاليه وإسرائيل بيتنا والليكود وغيشر). ثم أحزاب اليسار (وهي يسار يهودي أقرب إلى الوسط مثل ميرتس وشينوي والعمل والمركز وشعب واحد، ثم يسار عربي مثل القائمة العربية الموحدة والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير).

وما من شك في أن الهجرات المتعاقبة والمتوالية صعوداً أو هبوطاً، من وإلى الكيان، تقوم بدور حساس وفعال لجهة الحفاظ أو عدم الحفاظ على تناسب هذه القوى الحزبية والسياسية وتوازنها، وطبيعة توزعها واقتسامها على أساس المفاتيح الحزبية أي بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أثناء الانتخابات العامة. والواقع أنّ الهجرات تنتسب غالباً بحالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لاسيما على ضوء سعي المهاجرين الجدد (حالة اليهود الروس بصورة خاصة) إلى تحسين أوضاعهم ومواقعهم في سلم الأفضليات الاجتماعية. ومع مرور الزمن، من الطبيعي أن يتحوّل المهاجرون الجدد إلى مهاجرين قدماء، وينخرطون بالتالي في لعبة تقاسم "الجبنة" الداخلية، بعد أن تخف تأثيرات الأحزاب التي استقبلتهم للمرة الأولى عليهم. وهنا تبدأ رحلة البحث عن ارتباط جديد بحزب جديد يرضي تطّعاتهم المتجددة. وبفعل تشرذم المصالح، تشرذمت الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، حتى باتت تحفل بمختلف أنواع الأحزاب التي يمكن تصوّر وجودها في قارة بأكملها، بحيث بات من الصعب الإتيان على ذكر أيديولوجيا ما في العالم من

دون أن نجد لها تجسيدا في أحد الأحزاب الإسرائيلية سواء كانت علمانية أو دينية، يسارية أو يمينية، وسطية أو شوفينية أو ليبرالية الخ... وإذ انطوت هذه الظاهرة على أبعاد سلبية كما تقدّم فإنها مع ذلك يمكن أن تنطوي على أبعاد إيجابية لصالح الكيان من أبرزها ما يلي:

١- إعطاء اللعبة الديمقراطية في الكنيست (البرلمان) والانتخابات العامة قدراً أكبر من المصادقية.  
٢- امتصاص ظواهر الاحتجاج والتملل والانشقاق، سواء داخل الأحزاب الكبيرة والصغيرة أم في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

٣- المساهمة في تسهيل المهمة السياسية للكيان العبري في المنطقة، من خلال التلاعب بألوان الطيف السياسي ما بين متطرفين ومتساهلين، بهدف إحداث الفرقة والبلبل في صفوف الجانب العربي والفلسطيني بين مؤيد أو معارض لهذا الحزب أو ذاك (المبادرات السياسية الوهمية التي لا تنتهي ولا تؤدي في النهاية إلى أي نتيجة عملية).

٤- الأحزاب السياسية هي التي توفر الطاقة البشرية اللازمة للأهداف والآليات العسكرية الصهيونية وهي التي تساعد أيضاً في تجذير الهجرة والاستيطان وتوريط الشباب اليهودي في مشاريع وقضايا لا خروج منها بسهولة.

٥- التغطية على فشل الصهيونية في دمج الطوائف والمذاهب اليهودية المختلفة من علمانية أو دينية.  
٦- المساهمة في اللعبة السياسية الدولية والدخول على أكثر من خط حزبي وسياسي في العالم وخصوصاً في الدول صاحبة القرار مثل أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وسواها.

٧- إنّ طبيعة الأحزاب الإسرائيلية وتبني أغلبها الصهيونية كأيديولوجيا سياسية، يجعل الصراع ينحصر بينها على كيفة الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار أكثر من أي شيء آخر، وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه لمصلحة الدولة. وهذا ما عبّر عنه رئيس أركان العدو السابق سيء الذكر رفائيل ايتان بقوله: "إنّ الفارق بين الأحزاب اليوم في إسرائيل أصبح شبه منعدم.. والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية". ولهذا السبب أصبحت الانقسامات الحزبية عملية شبه بديهية ولا تشكل خرقاً للنواميس الحزبية أو الأيديولوجية. وبوسع الطرف المنقسم، سواء أكان فرداً أم جماعة، أن يبقى في أحضان الحزب الأم، أو أن يبذل تحالفه مع كتل أخرى. وكثيراً ما نرى حلفاء الكتلة الواحدة يتحولون إلى أخصام ثم يعودون إلى مواقعهم السابقة مثلما حصل مع دافيد ليفي وروني ميلو وإيهود أولمرت ودان مريدور وسواهم، ممن خرجوا من الليكود ثم عادوا إليه.

نشأت الأحزاب الصهيونية في روسيا وبولندا أولاً، ووضعت لنفسها هدفاً أساسياً هو تخليص يهود أوروبا من الإضطهاد بإقامة "كيان قومي" خاص بهم، أي أنّ الفكرة الصهيونية كانت تتضمن دعوة اليهود إلى ترك بلدانهم الأصلية لاستعمار بلد آخر هو فلسطين. غير أنّ الدعوة الصهيونية لم تكن جذابة لليهود الشتات في بادئ الأمر، وعارض كثير منهم هذه الدعوة ورأوا أنّ حلّ مشكلة اليهود في أوروبا يكمن في القضاء على الإضطهاد نفسه وليس في الهجرة. ولهذا الغاية انضمّ اليهود بأعدادٍ لافتة إلى الأحزاب الثورية المناوئة للقيصرية في روسيا مثلاً، وبادر بعضهم إلى تأسيس حزب يهودي معادٍ للصهيونية في سنة ١٨٩٧، أي في العام نفسه الذي عقّد فيه هرتسل مؤتمره الصهيوني الأول، وهو "الاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا وبولونيا" (البوند). غير أنّ الصهيونية التي كانت هامشية في صفوف اليهود في البداية صارت الحركة الأكثر

حضوراً عندهم بعد سنة ١٩٠٥ أي بعد المجازر التي حلت بهم في مدن روسية متعدّدة أيام الحكم القيصري وذلك بسبب مشاركتهم في التأمّر على القيصر ألكسندر الثاني وقتله. والجدير بالذكر أنّ المؤتمر الصهيوني الأول في سنة ١٨٩٧ عُقد في بلدة "بازل" السويسرية التي لم يكن يسكنها اليهود، ولم يتمكّن تيودور هرتسل من عقده في أي مدينة تقطنها جماعات يهودية كبيرة مثل "زيوريخ"، بسبب معارضة اليهود لهذا المؤتمر. وتيودور هرتسل نفسه لم يكن يهودياً متديناً مثله مثل جميع مؤسسي الصهيونية أمثال حايم وايزمن ودافيد بن غوريون، فهو لم يختن ابنه الوحيد الذي تحوّل إلى المسيحية لاحقاً، ولم يكن يتكلّم العبرية أو حتى "اليديشية" (عبرية مطعّمة بالألمانية)، وطالما انتهك الشعائر اليهودية، الأمر الذي كان يثير غضب رجال الدين عليه باستمرار.

لقد أشارت الأدبيات الصهيونية إلى الصراع الذي دار بين الجيل المؤسس للكيان الغاصب في تحديد الهوية اليهودية واحتدام الصراع بين الصهيونية الدينية والصهيونية العلمانية، بيد أن الصهيونية السياسية اعتبرت حركة تحرّر للشعب اليهودي وتجمع في داخلها مختلف المركبات اليهودية ولكنها في الحقيقة جمعت بين متناقضات وعاشت منذ اللحظة الأولى لولادتها أزمة هوية فشلت في عملية بناء وصياغة هوية جماعية مشتركة لجميع المركبات اليهودية. وقد برز هذا الصراع في الخلاف الذي نشب عند الإعلان عن تأسيس المؤسسة الإسرائيلية بحيث رفض الحريديم والمتدينون الإعلان عن دستور يقضي بوجود هوية علمانية غير دينية للمؤسسة الإسرائيلية. وبرى بعض الدارسين أنّ الصراع بين العلمانيين والمتدينين يشتدّ عندما تخفت شدة المخاطر الخارجية وبالتالي يؤثر سلبياً على صيغة التعايش داخل المجتمع اليهودي، وقد رفض بن غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلية، الفصل بين الكنيس والدولة ممّا يؤكّد على الارتباط المتناقض بين الصهيونية السياسية وما بين الإرث الديني والتاريخي للشعب اليهودي، بحيث يدخل الدين كمركب أساسي ومكوّن رئيس في تحديد القومية أو ما يسمّى بالأمة اليهودية، وهذا ما حاولت الصهيونية السياسية تداركه من خلال بوتقة صهر تحوي جميع الاختلافات والتوجهات الفكرية والإيديولوجية، ولكنها فشلت ممّا أدّى إلى توسيع وتمدّد الصراع الداخلي بين العلمانيين والمتدينين. وقد تطوّر ذلك وتجسّد في مدارس دينية وفكرية تختلف كل منها عن الأخرى. بعضها اتّخذ من الصهيونية عقيدة له كأحزاب: الاتحاد القومي، البيت اليهودي والمفدال، وبعضها تصالح مع الصهيونية مثل "اغودات إسرائيل" و "ديغل هتوراة"، في حين رفض تيار ثالث التصالح مع الصهيونية واتّخذ منها موقفاً عدائياً مثل "ناطوري كارتا".

وهكذا يشكّل التداخل ما بين السياسة والدين تناقضاً في الحالة الإسرائيلية الصهيونية ممّا أطلق عليه البعض "تسييس الدين في الدولة، وتدين الدولة في السياسة". وأدّى الانقسام الإثني داخل المجتمع اليهودي لنشوء تيارات دينية وجدت تعبيراتها السياسية في أحزاب دينية أشكنازية مثل "ديغل هتوراة" وأخرى سفارادية مثل حزب "شاس"، وبالتالي احتدم الصراع بين التيار الديني والعلماني في الاختلاف الذي ظهر حول تعريف من هو اليهودي ليتمتدّ ويصل إلى طبيعة الدولة وهويتها، ويتمركز بين العلمانيين والمتدينين في ثلاثة قضايا مركزية وهي: الهوية وتعريف من هو اليهودي، فيرى المتدينون أنّ اليهود هم الأشخاص المقتنعون باليهودية والملتزمون بواجباتهم الدينية، أما العلمانيون فيعرّفون اليهودي على أنه الشخص الذي ينتمي للشعب اليهودي بالمعنى العام للكلمة. نقطة الخلاف الثانية هي حول مفهوم الشعب، فيرى المتدينون أن وحدة الشعب تقوم على أساس الأمة المقدسة. أمّا الصهيونية السياسية فحاولت إيجاد حلّ بافترض اليهود شعباً،

وبحثت عن رابط جامع لهذا الشعب فوجدته في الدين اليهودي. أما نقطة الخلاف الثالثة فتمركزت حول طبيعة الدولة اليهودية، ففي حين أن المتدينين اليهود أرادوا إسرائيل دولة دينية تستمد قوانينها من الأحكام الشرعية اليهودية ومن التوراة أراد العلمانيون إنشاء دولة صهيونية لا تشكّل الشريعة اليهودية مصدر أحكامها وقوانينها. وتشير الدراسات إلى أنّ حرب عام ١٩٦٧ أحدثت تغييرات جذريّة في موقف التيار الديني عموماً والأرثوذكسي خصوصاً في مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل، وحدث تطابق بين "أرض إسرائيل" كمفهوم ميتافيزيقي يهودي وبين دولة إسرائيل كمفهوم سياسي علماني واقعي ممّا أدى إلى تعاظم دور القوى السياسية الدينية وحضورها فاشتدت حملة الاستيطان ونهب الأراضي العربية الفلسطينية وزاد التطرف باتجاه الداخل الفلسطيني بشكل خاص.

مهما يكن من أمر، فإنّ الأحزاب الصهيونية الأصليّة كانت أحزاباً علمانيّة، لكنها أرادت تحويل الدين إلى قومية على عكس الأحزاب العلمانية في العالم التي لا تعتبر الدين عنصراً من عناصر تكوين القومية. ومع ذلك فإنّ من غير الممكن فهم الأحزاب الصهيونية من دون الأخذ في الاعتبار حضور الدين فيها، وحتى إسرائيل نفسها، لا يمكن فهم سياساتها من غير اكتشاف نصيب الخصوصية الدينية في قراراتها السياسية. وفي هذا السياق توجد مفارقة عجيبة: فالأحزاب العلمانية الإسرائيلية مثل الليكود لا تطالب بفصل الدين عن الدولة. والأحزاب الدينية السلفية (الحريدية) التي كانت ترفض الصهيونية كحركة علمانية صارت متصالحة مع الدولة الصهيونية مثل حزب "اغودات إسرائيل" (رابطة إسرائيل) التي ظهرت في النمسا سنة ١٩١٢، ووقفت ضد الصهيونية، ورفضت الانتقال إلى فلسطين، وعارضت برنامج "بازل" الصهيوني. لكنها في سنة ١٩٣٧ غيرت مواقفها، وراحت تُبدي عدم اعتراض على قيام دولة لليهود في فلسطين. من ناحية أخرى نجد أنّ الأيديولوجية الصهيونية تتنافى بشكل كبير مع القيم الدينية عند اليهود المتدينين. وهذه الحقيقة أظهرتها الدراسات والأبحاث على اختلافها، فعند تأسيس الحركة الصهيونية اليهودية ظهرت عدّة حركات عرفت بحركات الرفض الديني اليهودي للصهيونية، وما زال حتى اليوم هناك بعض اليهود المتدينين يرفضون تلك الفكرة، بل ويقفون ضدّ ما دعت إليه الصهيونية من إنشاء وطن قومي لليهود. وما زال هذا التيار موجوداً حتى الآن وإن اعتراه الضعف والوهن بسبب المصالح والمكاسب التي حققتها الصهيونية لليهود منذ نشأتها. وينطلق هؤلاء المتدينون الأصوليون من مقولتين، الأولى قالها الحاخام، حايم هاليفي، وهي أن على اليهودي الملتزم "الأ ينضم إلى الأشرار، أولئك هم الصهاينة"، والثانية أطلقها الحاخام، غور، وتعتبر أنّه "بالنسبة إلى طائفة الصهيونيين، فقد تنظمت الآن بقوة، وأعلنت أن هدفها اقتلاع أسس ديانتنا، وعلى شعب إسرائيل ألا ينضمّ إلى مغامرة تهدّد أسس الدين". والحاخامان هما من آباء ومؤسسي المدارس الدينية الليتوانية.

لاشكّ بأنّ التوراة شكّلت ركيزة أساسية في صياغة الهوية الدينية لمشروع الكيان الإسرائيلي طيلة فترة الشتات أو "الدياسبورا"، لتمنحهم شعوراً بأنهم جماعة مؤمنون لهم قوامهم التاريخي والعقدي المتواصل، ولكن هذا الوضع تغيّر كثيراً في عام ١٧٦٨ أثناء فترة التنوير "الهسكالاه"، بقيادة المفكر اليهودي، موشيه مندلسون، الذي علّم اليهود شعار "أنت يهودي في بيتك وإنسان ومواطن في مجتمعك". وهو رأى أنّ في إمكان اليهودي أن يكون، في الوقت نفسه، مخلصاً لشعبه اليهودي ومواطناً جيداً في الدولة التي يعيش فيها من دون التمسك بحرفيّة وصايا التوراة، ما يعني التخلّي عن الدين في الحياة اليومية، رغم أنها كانت رابطاً قوياً وحميمياً بين يهود المنفى.

عادت التوراة لتحتل مكانة مهمة عقب صعود الصهيونية كحركة سياسية أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها عادت للانحسار مرة ثانية إثر تأسيس الدولة في عام ١٩٤٨، ثم لتحل الهولوكوست أو "المحرقة اليهودية" المزعومة محلها في سياق تشكل الهوية اليهودية الجديدة، من غير أن ينتهي تأثير التوراة. وفيما بعد ظهرت جماعات الحريديم أو "الأتقياء" الذين عملوا على إحيائها، ويُطلق إسم حريديم على اليهود المغالين في التشدد والذين يعادون الدولة ويكفرونها ويعيشون في غيتو معزول شبيه بجو يهودية شرق أوروبا التقليدي، ويتحدثون لغة اليديش، ويقدر أتباع هذه الطائفة بـ ٣٠ ألف نسمة وهي تعمل على تنقية إسرائيل من الشوائب لإقامة حكم التوراة، لذلك يقول فيلسوف إسرائيل، ليبوفتش، "إن في إسرائيل شعبين لا يستطيعان أن يعيشا معاً جنباً إلى جنب ولا أن يتزوج كل منهما من الآخر ولا أن يعملوا معاً ولا أن يأكلوا معاً". وهذه الطائفة ترفض أي قيمة ثقافية سواء في الماضي أو الحاضر لا يكون مصدرها التشريع اليهودي، وتدعو إلى التعامل السلبي مع غير الحريديم، وتعتبر المحرقة عقاباً من الرب بعد عصر التنوير اليهودي.

هنا برزت إشكالية التضارب بين الدين والدولة، وبرزت مقولة أنّ "هناك من يزعمون أن الدين والدولة في إسرائيل هما شيء واحد، بينما هناك آخرون يعتقدون أنّ الدولة علمانية في جوهرها"، وذلك على لسان الكاتب "موشيه شميث"، عندما تعرّض لقضية "الطابع اليهودي لإسرائيل". هذه المقولة أظهرت الجانب المضطرب لعلاقة الدولة بالدين، حتى أنّ الناقد اللاذع للمجتمع الإسرائيلي والمفكر اليهودي الأشهر والأستاذ الأسبق بالجامعة العبرية البروفيسور "يشعياهو ليبوفيتش" كان يقول: "إن الدولة ليست دينية وليست لا دينية، ولكنها معروفة بين الجمهور على أنها لا دينية". ومن يدقّق في طبيعة عمل مؤسسات الدولة الإسرائيلية سيجد أنها تعمل بما لا يتوافق مع الشرائع اليهودية.

يهود الشتات لم يفتنعوا في يوم من الأيام بإقامة دولة يهودية من دون أن يأتي المخلص الذي سيرسله الرب من نسل داوود عليه السلام لكي يقيم مملكة الرب الشرعية بحسب زعمهم. لكن زعماء الحركة الصهيونية لم يجدوا أي صعوبة في إقناع يهود المهجر أو الشتات بالعودة إلى الوطن القومي الجديد، إذ وجدوا أنّ النبوءات التوراتية والوعود الإلهية الموجودة في التوراة، بحسب ظنهم، وأنّ التعاليم التلمودية في هذا الشأن كفيلة بتغيير عقيدتهم وإقناعهم بالعودة والهجرة إلى وطنهم القومي الجديد، من دون انتظار المخلص أو (المشياح) ليعود معهم، ما يعني أن أنصار الحركة الصهيونية قد لعبوا على وتر الحماسة الدينية والغريزة اليهودية بأسلوب حاذق، واستغلوا في ذلك المتطرفين اليهود بنصوص توراتية تتحدث عن الوعد الإلهي وأرض الرب، ومملكة الرب، وأرض الميعاد، وجبل صهيون، وغيرها من الشعارات والمصطلحات التوراتية الإستفزازية.

ما سبق يؤكّد أنّ التوليفة المصطنعة بين الدين والسياسة قد تمّ استغلالها وتوظيفها لخدمة الأهداف الإستعمارية، وكان لهرتسل دور كبير في هذه العملية التلقيفية، وطبقاً للمفكر المصري الراحل، الدكتور عبد الوهاب المسيري، مؤلف موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: "فإن توافق العامل الديني لدى هرتسل والمصالح الإستعمارية لدى الدول الغربية كان من أهم عوامل توافق السياسة مع الدين لقيام دولة إسرائيل ووجودها".

بداية نشأة الحركات والأحزاب الدينية اليهودية:

يمكن تعريف القوى الدينية الإسرائيلية بأنها تلك الجماعات التي تتبنى أفكاراً وأيديولوجيا يهودية، أو على علاقة مباشرة بالمؤسسة الدينية اليهودية، وتسعى لإقامة مجتمع متدين ودولة دينية شرعية. وبناءً على ذلك فإن مفهوم القوى الدينية في إسرائيل يشمل جميع التيارات والأحزاب والحركات الدينية سواء المنظمة أو غير المنظمة، وسواء كانت داخل السلطة أم خارجها.

ينقسم المعسكر الديني، الذي يتبنى فرض الشريعة الدينية اليهودية على حياة المجتمع والدولة في كيان العدو، إلى ثلاثة تيارات أساسية، أولها: التيار الديني الصهيوني الممثل في الحكومة الإسرائيلية، ويمثله حزب "هامفدال"، الذي تأسس سنة ١٩٥٦ من حزبي "مزراحي" و"هبوعيل هامزراحي" وظل يحتكر منذ ذلك الحين وحتى الثمانينيات تمثيل التيار الديني الصهيوني، وقد كان الحزب منشغلاً بالأمر الديني حتى عام ١٩٧٧ وهزيمة حزب العمل أمام الليكود بزعامة مناحيم بيغن، إذ عبّر عندئذ عن هوية سياسية وأصبح يحمل شعار أرض إسرائيل الكاملة، وفي عام ١٩٩٢ أصبح حزباً دينياً متطرفاً.

التيار الثاني هو تيار الحريديم يويلتزم أفرادهم نمط حياة تقشفية قائمة على الشرائع، وغالبية لا تنخرط في سوق العمل المفتوحة. يمثله في الكنيسة حزب يهودية التوراة "يهودوت هتوراه"، وهو حزب ديني متشدد يتشكّل في غالبية من الأشكناز "اليهود الغربيين" القادمين من لتوانيا، وكانت انطلاقة هذا الحزب في انتخابات الكنيسة عام ١٩٨٨ عندما استطاع الحصول على مقعدين. ويخضع الحزب لقيادة تورائية متمثلة في مجلس حكماء التوراة برئاسة حاخام له كلمة الفصل والنهي. والحزب يرفض بشكل مطلق فكرة الصهيونية ويرى أن "أرض إسرائيل" هي منفى حتى ظهور المسيح وقيام الدولة اليهودية. ويكرّر الحزب في أدبياته المختلفة أن التوراة وليست الدولة هي التي حافظت على "شعب إسرائيل" طوال الأجيال السابقة. وهو يرفض الصهيونية ويعارض قيام كيان سياسي يجسّد تقرير المصير لليهود، ويتمسك بتطبيق الشريعة اليهودية من ناحية جوهرية، وتطبيق الشريعة الدينية للتوراة عملياً، ومظهرياً، من حيث اللباس وإطلاق اللحي، كما أنه ملتزم بتعلم التوراة ونشر تعاليمها. وقد كان هذا التيار قد تمثّل على مدى سنوات طويلة بواسطة حركتين متنافستين تغدّت إحدهما على حساب الأخرى هما "أغودات يسرائيل" (رابطة إسرائيل) و"ديغل هتوراه" (راية التوراة).

أما التيار الثالث فيتمثّل في التيار الديني التقليدي الذي يعبر عن مواقف ملتبسة حيال الصهيونية رغم أن معظم الباحثين ينظر إليه كتيار غير صهيوني، وهو التيار الممثل بحركة "شاس"، وإن كان الباحث في شؤون شاس أرييه ديان يقول أن "شاس تعتبر أن الصهيونية حركة كافرة تسعى لخلق يهودية جديدة"، وتلك المقولة الهامة التي اعتمدها الباحث لتشخيص موقع شاس قالها أرييه درعي رئيس حركة شاس السابق بعد أن بدأ ضده تحقيق بوليسي للإشتباه بتلقيه رشوة. وهو كتب أن من شبه المؤكد أن غالبية ناخبي شاس تستصعب تعريف نفسها كرافضة للصهيونية، لذلك أكد أرييه درعي أن الصهيونيين الحقيقيين هم شاس. وحزب شاس هو حزب ديني أسسه قبل انتخابات ١٩٨٤ الأعضاء الشرقيون في حزب أغودات يسرائيل بتشجيع من الحاخام الأكبر السابق لليهود الشرقيين "عوفاديا يوسف" احتجاجاً على سيطرة اليهود الأشكناز على الحزب، ويسعى هذا الحزب لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية "الهالاخاة"، ويركّز على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخصّ جمهوره وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة له، ويولي الحزب اهتماماً أقلّ للقضايا الخارجية والأمنية لكنه يتميز عن المعسكر الديني خصوصاً بأنه أكثر

انفتاحاً على الأحزاب العلمانية والجمهور غير المتدين. يتبنى الحزب سياسة نفعية خالصة فيما يتصل بعملية التسوية، ويتخذ من هذه العملية ورقة مساومة مع اليمين واليسار معاً للحصول على التمويل اللازم لمؤسساته. وقد أصدر قادة الحزب فتوى فضفاضة تقضي بأنه إذا ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن التمسك بالأراضي المحتلة سيؤدي إلى حرب، وأن إعادة هذه الأراضي ستؤدي إلى سلام فإنه تجب إعادة الأراضي، لأن حياة الإنسان مقدّمة على التمسك بالأرض.

هناك أيضاً بعض الأحزاب الدينية الصغيرة مثل حركة متسادا "الحزب الصهيوني الديني" الذي تكوّن سنة ١٩٨٤، وكذلك حركة موراشا التي انشقت عن المفدال، وقد ظهرت هذه الحركة سنة ١٩٨٤ نتيجة اندماج ثلاث حركات صغيرة الأولى برئاسة الحاخام حايبم دروكمان، والثانية حركة أورت برئاسة حنان بورات والثالثة جماعة الحاخام يتسحاق ليفي من اليهود الشرقيين، وقد شاركت في حكومة الائتلاف عام ١٩٨٤، ثم حلت بعد ذلك واتّسمت مواقفها بالتشدد والإقتراب من معسكر اليمين. منذ تلك الحقبة إنقسمت الأحزاب في إسرائيل إلى خمسة معسكرات أساسية هي: اليمين، واليمين المتدين، والمركز، واليسار الصهيوني، واليسار غير الصهيوني، وإن كان بعضها يتّسم بأنهم أحزاب فئوية تمثل فئة معينة أو مجموعة معينة تجمعها ثقافة واحدة أو حالة اجتماعية واحدة أو حالة إثنية مشتركة كالأحزاب الحريدية، وكذلك التي تنتمي إلى معسكر اليمين المتدين كما الأحزاب الدينية القومية.

وهنا علينا أولاً أن نفرّق بين الأحزاب الدينية القومية والأحزاب الحريدية، فالأولى تعمل طبقاً لتعاليم الحاخام أبراهام كوك الذي دعم الصهيونية، وكان شريكاً فعالاً في تطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين، في حين تحفظت الثانية من صيغ اليهودية بصيغة قومية، وبعض فصائلها رفضت الصهيونية ومؤسساتها رفضاً تاماً، رغم أنّها انخرطت في السياسة الإسرائيلية، ووصلا إلى حدّ الإبتزاز السياسي لجني منافع قصوى كما يفعل حزب شاس. والمتعارف عليه في الداخل الإسرائيلي أن الأحزاب الحريدية الأصولية المتطرّفة لها طبيعة غير صهيونية، وأن بعض فصائلها تعتمد الموقف اللاصهيوني، بل وترفض وجود دولة إسرائيل، وعلى رأسها طائفة "ناطوري كارتا" و"مريدي ساتمار"، وإن كان أغلب هؤلاء اليوم ينتهجون التيار المركزي الواسطي الذي يبتعد عن المواقف المتطرّفة ويندمج في العملية السياسية الحزبية.

"ناطوري كارتا" جماعة دينية انشقت عن حزب أغودات إسرائيل عام ١٩٣٥ وتعني بالأرامية "حراس المدينة"، وتمتاز بأنها معادية للصهيونية وتنعزل عن إسرائيل كونها تمثل قمة الغطرسة، وكونها انتهكت العهد التي قطعها اليهود مع الرب قبل الخروج، وهي أن لا يسبّبوا لأُمم الأغيار الذين يقيمون بين ظهرانيهم الضرر، وأن لا يحاولوا احتلال أرض إسرائيل وأن لا يتعجلوا الخلاص. وقد برزت الحركة بقوة بعد توجيه رسالة إلى الوسيط الدولي الكونت برنادوت حملت نبرة دينية تعارض إنشاء دولة إسرائيلية. رفضت هذه الحركة الاعتراف باستقلال دولة إسرائيل، ورفضت الاعتراف بالقوانين التي وضعتها، وأعلنت أنّ أعضاءها لن يدافعوا عن الدولة إذا ما تعرّضت للهجوم. كما أبدت الحركة رغبتها بتدويل القدس والعيش مع دولة فلسطينية، واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. كما أرسلت وفداً لتقديم التعازي بوفاة الإمام الخميني لمواقفه المعادية للحركة الصهيونية. يُعدّ الحاخام موشيه هيرش من أشهر رجالات هذه الطائفة وسكرتيرها، ويقول أنّ الصهيونية تتعارض تماماً مع اليهودية، "فالصهيونية تعرّف الشعب اليهودي باعتباره وحدة قومية وهذه هرطقة، وقد تلقى اليهود وعداً من الرب لا لكي يفرضوا عودتهم

إلى الأرض المقدسة ضدّ إرادة سكانها وإن هم فعلوا ذلك فإنهم يتحمّلون نتائج فعلتهم، والتلمود يقول أنّ هذا الانتهاك سوف يجعل من لحمك فريسة للسباع في الغابة، ولذلك فإن المذبحة الكبرى ستكون نتيجة حتمية من نتائج الصهيونية". ويعتقد هيرش أنّ في وسع اليهود أن يعيشوا في ظلّ الدولة الفلسطينية حسبما يريدون. بالنسبة لموقف بن غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلية، فإنّه أكّد أنه لا يستطيع "معاينة أبناء هذه الطائفة لأنّ أفعالهم تنبع من إيمان ديني عميق وليسوا من مخالفين القوانين بالمعنى المألوف كما أنّهم يمثلون عالماً انحدر معظم اليهود منه وهو عالم الأجداد الذي عرفناه منذ الطفولة".

لقد سعت الأحزاب الدينية وعلى الأخص الحريدية منها منذ نشأتها، لاستغلال طبيعة الشارع الإسرائيلي وابتزاز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فرغم أنها لا تؤمن بالدولة ولا بالصهيونية، فإنها اضطرت لإظهار عكس ذلك لتبدو وكأنها تؤمن بهما لجلب منفعة خاصة بها وبأتباعها، لذلك سعت للتأثير على صانع القرار في تل أبيب، وكان النموذج الأبرز على الإطلاق هو حزب "شاس" الأكبر تأثيراً على الناخب الإسرائيلي.

تدعو الأحزاب الصهيونية الدينية الأرثوذكسية إلى ارتقاب عودة المسيح المنتظر كي يقود اليهود صوب فلسطين من أجل إقامة مملكة إسرائيل فكانت بداية هذه الأحزاب منذ نهاية القرن الثامن عشر وتطورت بعد حرب ١٩٦٧. فتتعلق الأحزاب الدينية المسيحية (نسبة للماشياح المنتظر) من الأرثوذكسية المتشددة والمعارضة للصهيونية، وترى في الصهاينة أنّهم لم يقبلوا السيادة السماوية ولا الإرادة الإلهية، وترى أنها قادرة على تحقيق السلام لليهود وإنقاذهم. وتتنظر هذه الأحزاب إلى الخلاص المسيحاني الذي لا يمكن أن يتم بوسائل بشرية، وتطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون من هو اليهودي، والحفاظ على حرمة يوم السبت وعدم القيام بأي نشاط إلا وفق استثناءات شرعية، وتوفير الأموال للمؤسسات الدينية، وتوفير الشقق للشبان المتدينين، وتحريم استخدام لحم الخنزير، ومكافحة الإباحية والرذيلة، وتوسيع صلاحية القضاء الشرعي، وتعديل القانون لمنع الإجهاض إلا بموافقة حاخام، وسنّ قانون لتشريح الجثث وزراعة الأعضاء، وسنّ قانون لمنع التحريض ضد الدين، وفرض قيود على عمليات التنقيب على الآثار، وأن يتم التحويل الديني على أيدي حاخامات معتمدين، وإلغاء نظام التوقيت الصيفي، والالتزام بالقواعد الدينية فيما يخصّ الميلاد والزواج والطلاق، والفصل بين الجنسين في قاعات المدارس والسينما، ومطالب اجتماعية تتعلّق بالمنح ومخصّصات الأبناء وإعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية، ومساواة خريجي المعاهد الدينية بالمسرحين من الجنود.

### الأحزاب الدينية:

لقد تحدّث البروفسور أورباخ، رئيس الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم، عن فساد الأحزاب الدينية الصهيونية وظاهرة خضوع الأثرية العلمانية لأقلية دينية والصراع بينهما فقال: "عندما يتصرف أشخاص متدينون يعملون في الأحزاب الدينية، تماماً كما يتصرف أشخاص في الأحزاب الأخرى، فإنّ مسؤولية ذلك تقع عليهم مباشرة.. فالاستقطاب الذي يصل الآن إلى درجة الكراهية والحقد، ما كان سيصل إلى هذه الدرجة لولا الأحزاب الدينية وابتزازها". وأضاف: "إنّ التعايش والمعاملة الحسنة والاحترام المتبادل والمحبة لا تحتاج كلها إلى تشريع". واستطرد قائلاً: "إننا نشهد في التعليم الديني القومي ميلاً نحو التعصّب الديني، إذ إنّ صفة التطرّف هي الحاسمة". وأشار أورباخ إلى فشل الصهيونية في "إيجاد نموذج لإنسان جديد، إذ إن الإنسان الجديد اكتسب بسرعة صفات الإنسان القديم السلبية". ثم تطرّق إلى بعض ظواهر فساد المجتمع الإسرائيلي

والإنحراف عن القيم الإنسانية والاجتماعية وقال: "إننا نعيش اليوم في مجتمع يسعى للربح غير المشروع، ويسجد للعجل الذهبي. إن للتربية الدينية الصهيونية اليوم دوراً كبيراً ومهماً وهو الحؤول دون الانقسام الذي يصل إلى استخدام القوة والعنف".

ينقسم المتديون في إسرائيل حالياً إلى تيارين أساسيين، وهما التيار الديني الأرثوذكسي، والتيار الديني الصهيوني. ويتمحور الخلاف الرئيس بين التيارين في الموقف من الحركة الصهيونية ومشروعها في أرض فلسطين.

١ - **التيار الديني الأرثوذكسي:** يُطلق على هذا التيار بالعبرية "حريدي"، وينقسم إلى تيارين، غربي وشرقي، لكنه بشكل عام كان يؤمن بأن توجه الحركة الصهيونية لإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين هو شكل من أشكال الزندقة، على اعتبار أنّ إقامة دولة لليهود لا يمكن أن يتحقق إلا بعد قدوم المسيح المخلص (ماشياح)، وأنه يتوجب على اليهود التعبد والإبتهال حتى يأتي هذا المسيح. وظلّ المتديون الأرثوذكس في البداية يرفضون الصهيونية ويتجنبون التعامل معها، وظلّوا على موقفهم معها حتى قبيل الإعلان عن دولة الكيان الصهيوني، حيث توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، ديفيد بن غوريون، إلى اتفاقٍ معهم يقضي بقبولهم العيش في الكيان الجديد والإنخراط في مؤسساته مقابل حصولهم على عدد من الإمتيازات أهمها: إعفاء أبنائهم الذين يرغبون بالتفرغ للتعليم الديني من الخدمة العسكرية، إلى جانب قيام الدولة بتمويل المؤسسات الدينية والتعليمية الخاصة بهذه التيار. وتبعاً لذلك فإنّ هذا التيار وأتباعه يعترفون بدولة إسرائيل اعتراف الأمر الواقع "de facto"، بحيث إنهم انخرطوا في مؤسسات الدولة واستفادوا منها، لكنهم من ناحية نظرية ظلّوا متمسكين بموقفهم الأساسي من الحركة الصهيونية التي اعتبروها مجرد واسطة نقل مرحلية، ولذا فإنه على الرغم من مشاركة أحزاب هذا التيار في الكثير من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلا أنّها حظرت على ممثليها في هذه الحكومات تبوؤ منصب وزير، بل إنّ كفى هؤلاء بمنصب نائب وزير، لكنه يتمتع بكل الصلاحيات الممنوحة للوزير. ويشكل اليهود المتديون عموماً ما نسبته ٢٩% من اليهود في إسرائيل، ٢٢% منهم من الأرثوذكس، والبقية من التيار الديني الصهيوني.

- **التيار الأورثوذكسي الغربي:** وينقسم إلى تيارين أساسيين، وهما:

أ - **التيار الأرثوذكسي الغربي الحسيدي:** وهو التيار الذي يركّز من ناحية "فهيّة" على العبادات والإبتهالات، وبدرجة أقل على التبخر في العلوم الدينية الذي هو من شأن كبار الحاخامات. وقد كان جميع أتباع التيار الديني الأرثوذكسي ينتمون إلى هذا التيار. ويعتبر حزب "أغودات يسرائيل" الذراع السياسي للتيار الحسيدي، وشارك في العديد من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ب - **التيار الأرثوذكسي الغربي الليتائي:** فقد كان التيار الحسيدي هو الحاضنة الدينية لكل المتديين الأرثوذكس. وقد ظلّت الأمور كذلك حتى أواسط القرن الثامن عشر، حيث ظهر في دولة ليتوانيا - التي كانت تشكل إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي - مجموعة من الحاخامات الذين اعتبروا أن التركيز على "التعبد والابتهالات" وحصر التبخر في العلوم الدينية ب كبار الحاخامات لا يعكس فهماً دقيقاً للمصادر الدينية، وأن العكس هو الصحيح، بحيث أنه يُطلب من كل متديّن الحرص على التزوّد من علوم الدين أكثر ما يستطيع. ونظراً لأن هذا التيار نشأ في ليتوانيا، فقد أطلق عليه التيار الليتائي. ويعتبر حزب "ديغل هتوراة"، هو الذراع السياسي للتيار الليتائي. ويعتبر التيار الليتائي تيار صغير مقارنة مع التيار الحسيدي، ولم يشارك في

الانتخابات إلا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وبسبب ظهور حركة شاس التي تمثل التيار الديني الأرثوذكسي الشرقي، ولضمان المحافظة على قوة التيار الديني الأرثوذكسي الغربي قررت قيادتا التيار الأرثوذكسي الحسيدي والليثائي توحيد حزبيهما السياسيين في حزب واحد أطلق عليه "يهودت هتورا" (يهودية التوراة) ويلقبه البعض بحزب المستوطنين المتدينين. وهو يمثل فئة الحريديم (اليهود الأصوليين) ويرفض بشكلٍ قاطع اتفاق أوسلو القاضي بتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويشجع الاستيطان، ويرفض جملة وتفصيلاً التخلي عن أية مستوطنات تمّ تشييدها. كما يرى أن إسرائيل ما هي إلا دولة للشعب اليهودي، ومسألة القدس الموحدة لديهم محسومة وغير قابلة للتفاوض. وقد انضم لحكومة نتنياهو وحصل على حقيبة الصحة.

- **التيار الأرثوذكسي الشرقي:** لا يختلف هذا التيار من حيث المفاهيم الدينية عن التيار الأرثوذكسي الغربي، وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كان يخضع لقيادة التيار الأرثوذكسي الغربي. وقد شعر أتباع هذا التيار بأن القيادة الغربية الأشكنازية للتيار الأرثوذكسي تمارس ضده التمييز على أساس عنصري، حيث كان الأرثوذكس الشرقيون يتذمرون من سوء المعاملة التي يتعرّضون لها ومن إقصائهم من تبوّؤ مواقع قيادية، فضلاً عن استثنائهم من مواقع التأثير في الأحزاب التي تمثل التيار الأرثوذكسي، وهذا ما دفع بعض المرجعيات الدينية الأرثوذكسية لتشكيل إطار سياسي يمثل أتباع التيار الأرثوذكسي الشرقي، أطلق عليه اسم حركة "شاس"، حيث تعاون كل من الحاخام الراحل، عوفديا يوسف، الذي كان يشغل منصب الحاخام الأكبر الشرقي لإسرائيل والحاخام، أرييه درعي، الشاب الذي لم يكن قد تجاوز الخامسة والعشرين من العمر في تشكيل حركة شاس. لكن بخلاف الأحزاب الدينية الأرثوذكسية الغربية، فإن حركة شاس لم تركّز على القضايا الدينية، بل إنها قدّمت نفسها كمثل لليهود الشرقيين سواء كانوا متدينين أو غير متدينين، إذ طالبت بوقف سياسة التمييز العنصري التي تتبّعها القيادة الأشكنازية للدولة ضد اليهود الشرقيين، لاسيّما في مجال التوظيف والتعليم ومخصّصات الضمان الاجتماعي، وغيرها، وهذا ما يفسّر التأييد الواسع لهذه الحركة في صفوف الشرقيين سواء كانوا علمانيين أو متدينين. يرفض الحزب العودة إلى حدود ١٩٦٧، ويرفض أن تكون القدس عربية وعاصمة لأية دولة فلسطينية محتملة. وأهداف الحزب الأربعة المسجلة على موقع وزارة العدل الإسرائيلية جُلّها ديني بحت. فالحزب يسعى إلى تطبيق الشريعة وتمكين الدين في دولة إسرائيل.

ويرى أنصار الحزب أن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل وغير قابلة للتفاوض. لذلك يعتبرون أن تحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني هرطقة وطرح غير واقعي. وبدير الحزب شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية وتتميّز سياسته العليا بعدم رفض المشاركة في أي حكومة سواء أكانت يسارية أم يمينية نظراً للدعم الكبير والرسمي الذي تتلقاه مؤسساته الخاصة من الدولة. وهو يستمد تأييده الشعبي من القطاع الحريدي السفارادي وطلاب المدارس الدينية والجاليات التقليدية التي تقطن في الأحياء الفقيرة.

## ٢ - التيار الديني الصهيوني:

حتى مطلع القرن التاسع عشر كانت الأغلبية الساحقة من اليهود المتدينين ينتمون للتيار الديني الأرثوذكسي، لكن في عام ١٩٣٥ ظهر تمرّد أحد المرجعيات الدينية في التيار الأرثوذكسي ويدعى الحاخام، اسحاق كوك، على قيادة التيار، واعتبر أنّ فهمها للمصادر الدينية مغلوطة، وقال أنّ استيطان أرض فلسطين وإقامة كيان لليهود فيها هو شرط لنزول المسيح المخلص وليس العكس، واستند كوك إلى فتوى أصدرتها أبرز

المرجعيات الدينية اليهودية في القرن الثاني عشر، الحاخام موشيه بن ميمون الملقب بـ "الرمبام"، الذي أصدر فتوى في حينه اعتبر فيها أن استيطان أرض فلسطين فريضة تعدل كل فرائض التوراة الـ ٣٦٠. وهكذا التقى الحاخام كوك مع قادة الحركة الصهيونية، وبالتالي تمت تسمية هذا التيار بالتيار الديني الصهيوني. ومن هذا المنطلق لم يقلّ تحمّس أتباع هذا التيار للمشروع الصهيوني عن حماس التيار الصهيوني العلماني، فانخرطوا في مؤسّسات الدولة والجيش. وبخلاف التيار الديني الأرثوذكسي الذي يركّز على القضايا الدينية وتفاعلاتها الإجتماعية وبشكلٍ أقل على قضايا الصراع مع العرب والفلسطينيين، فإنّ التيار الديني الصهيوني يركّز بشكلٍ كبيرٍ على قضايا الصراع، حيث يتبنّى مواقف سياسية بالغة التطرّف من الصراع. ويكفي أن نشير هنا إلى أنّ أتباع هذا التيار هم المسؤولون عن إقامة المشروع الإستيطني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام ١٩٦٧. الحزب الأبرز في هذا التيار هو حزب "المفدال" (الحزب الديني القومي) وهو حزب ديني يمثّل الاتجاه الديني الصهيوني تأسس عام ١٩٥٦ ومنذ انطلاقة ركّز جلّ اهتمامه نحو تعزيز ورعاية الشؤون الدينية والسعي للمحافظة على تبني مبدأ "أرض إسرائيل الكاملة" والمناداة بمبدأ عدم التنازل عن أراضي المقدسة حسبما جاء في أدبيات الحزب، ومن ناحية التمثيل السياسي فإنّ هذا الحزب لا يشكّل تأثيراً كبيراً في رسم السياسات الخارجية والداخلية لدولة الاحتلال إلا أنّ أعضائه على الرغم من قلّتهم النسبية فإنهم يُعتبرون من أشد المتطرّفين الحاقدين على العرب. كما طالب بإلغاء اتفاقيات أوسلو، وعدم الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، كما رفض حق الفلسطينيين في دولة مستقلة، واقترح لهم حكماً ذاتياً يملك السلطة على السكان دون الأرض.

أكّد الحزب على برنامج التربية اليهودية وتأمين التعليم الديني الكامل، ورفض سنّ قوانين تتعارض مع قوانين التوراة. ودافع بقوة عن الاستيطان، وتعميق الانتماء لإسرائيل والارتباط بأسس الشريعة اليهودية، ومراعاة ذلك في التشريع وسن القوانين، وتدريب الدين في كافة المراحل التعليمية. ودعم المؤسسة القضائية الحاخامية (القضاء الشرعي)، وأيد تهجير الفلسطينيين، كما اعتبر فلسطيني ٤٨ "خاليا سرطانية في جسم إسرائيل".

الجنرال المتقاعد سيء الذكر، أفي ايتام، يترأس هذا الحزب منذ عدّة سنوات، وعلى الرغم من تفوّهاته العنصريّة، بل والنازيّة، فإنّ حزبه لم يطرأ عليه تغيير أو تقدّم في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، فهذا الحزب الذي كان كبيراً وتقلّص إلى خمسة نواب في الانتخابات الأخيرة، اعتبر انضمام ايتام إليه فرصة لزيادة شعبيّة الحزب بين الإسرائيليين، وترجمة ذلك إلى مقاعد إضافية في إنتخابات الكنيست، لكن تطرّفه لم يشفع لحزبه.

### التحول الكبير عام ١٩٦٧:

يرى الكاتب الإسرائيلي عاموس ايلون أنّه من سخريّة القدر بإسرائيل أنّها تحوّلت بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من بلد متميّز باعتزازه القومي والتفاني والحميميّة والاندفاع على المستوى الداخلي، إلى بلدٍ شديد الانقسام على نفسه فيما يتعلّق بالمسلّمات الأساسية بحياته السوسولوجية-السياسية وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يمكن تبسيطه بالقول أنّ إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ "ألحقت هزيمة نكراء بالعالم العربي ولكنها في الوقت ذاته تسببت لنفسها ببداية أزمة سياسيّة وثقافيّة واجتماعية لا تزال تأخذ

مجراها قدماً من التصاعد والتعقيد". وعناصر هذه الأزمة كثيرة من أبرزها: قضية الهوية اليهودية (من هو اليهودي؟) وتطبيع الشخصية اليهودية، ومشكلة اليهود الشرقيين، وهوية الدولة اليهودية، والأزمة السكانية السوسولوجية المقترنة بالأزمة الاستيطانية والديموغرافية والإثنية، وسائر الشؤون المتعلقة بحدود الدولة. وهذه العناصر ما هي في الواقع سوى تجليات لحقيقة انفراط العقد السوسولوجي السياسي الإسرائيلي أو على الأقل تأكله بنسبة كبيرة، الأمر الذي يتجلى أيضا في تزايد حدة التنافر والشرذمة والاستقطاب السياسي والاجتماعي، وإلى نشوء أزمات سلطة وحكم، وفي قصر عمر الحكومات وتهوي العديد من الزعامات والقيادات خلال فترات وجيزة. ولكن على الرغم من كل هذا التداعي والتآكل فإنه يظل هناك إجماع يهودي-صهيووني شبه كلي لم يتعرض للتآكل، ويتمحور حول رفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الإنسانية والسياسية وخصوصاً حقهم الشرعي والتاريخي في عودتهم إلى أرضهم المغتصبة.

الجدير بالذكر أن الأحزاب الدينية وقرت للكيان الصهيوني مستلزمات جموحه الإمبريالي في حين كان الآباء المؤسسون لهذا الكيان كلهم تقريباً مُلحدين غير مبالين بالدين، على الرغم من أن تشريعهم للمشروع الصهيوني برمته أتى من الحكايات والأساطير والمدونات التوراتية التي وجدت لها صدى لدى ما يسمى "الصهيونية المسيحية" المتمثلة في المذهب البروتستانتي الانكليكاني. ومنذ العام ١٩٦٧ حوّلت الصهيونية الدينية، التي غالباً ما توصف بالنزعة المسيحانية الخلاصية والأصولية، الخطابية الصهيونية الهرتسالية من الطموح العلماني لإنشاء "دولة اليهود" ذات السيادة، إلى استعادة "أرض إسرائيل الكاملة" بحسب سفر الرؤيا. وتطوّرت الأصولية اليهودية ورافقت نجاحات الصهيونية العلمانية في حروبها واعتداءاتها على الدول العربية، وتحوّلت إلى قوة سياسية وثقافية رئيسة على الساحة الاسرائيلية لها بالغ التأثير في مواقف والتزامات الكثيرين من القادة الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين في شتى المناسبات.

وهكذا ترددت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشأن وجوب أن يستمر الشعب الإسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان "أرض إسرائيل" التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الايمان الديني والقوة العسكرية تحت شعار: "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب تورا إسرائيل بقوة جيش إسرائيل".

وقد شجّع عدوان إسرائيل الغاشم على لبنان عام ١٩٨٢ الكثير من اليهود المتدينين على الخلط بين الدين والسياسة، وعلى مناقشة أوامر (الهالاخاه) - الشريعة اليهودية - الملزمة بالتوسّع الإقليمي باتجاه لبنان مهما يكن الثمن. وزعم هؤلاء اليهود المتدينون أن أراضٍ واسعة من لبنان إنما هي ملك لسبط أشير التوراتي، وحتى اسم بيروت جرت عبرته إلى "بئروت" أي "أبار" بالعبرية. وأصدر أعضاء من حاخامية الجيش الاسرائيلي منشوراً استشهد بـ"ميراث أشير" من سفر يشوع. وفي شهر أيلول من العام نفسه نشرت مجلة "نكوداه" (نقطة) دراسة ليهودا اليتسور يدّعي فيها أنها خطر تشويه لحدود إسرائيل كان في الشمال، في لبنان. وأعلنت مجموعة من الحاخامات تأييدها لاجتياح لبنان الذي بحسب رأيها "يجب إعادة ممتلكات سبطي نفتالي وأشير إلى حدود إسرائيل". وذهب الحاخام يسرائيل آريئيل إلى أبعد من ذلك مؤكداً أن "حدود أرض إسرائيل تشمل لبنان حتى طرابلس في الشمال وسيناء وسوريا وجزءاً من العراق وجزءاً من الكويت". وصرّح أربعون حاخاماً أميركياً جيء بهم لرؤية العاصمة اللبنانية التي كان يحاصرها شارون ويقصفها، أن عملية "سلامة الجليل" كانت من وجهة النظر اليهودية الدينية "حرباً محقّة وحرباً مأموراً بها وإلزامية".

وأوحى الحاخام بليتش، وهو عالم يهودي أميركي بارز، بأن مقطعاً شعرياً من نشيد الأناشيد التوراتي يؤيد الإستيلاء على الجنوب اللبناني. واعتبر ذلك بأنه خطوة أخرى نحو الاسترداد الكامل لهذه المنطقة. وعارض الحاخام لوبا فيتش في بروكلين الانسحاب من جنوب لبنان في العام ١٩٨٥. وعارض بعض الحاخامات البارزين من "غوش إيمونيم" الانسحاب من مستعمرة ياميت في شمالي سيناء، وأنشأوا لهذه الغاية منظمة دعيت "العودة إلى سيناء"، وقد اضطر آرييل شارون رئيس الوزراء الجديد إلى الاعتذار من هؤلاء لتأييده في حينه فكرة الانسحاب من ياميت، وإلى إعلان التوبة عن تكرار ذلك، وطالب العديد من الحاخامات بتطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة بأكملها ونفيهم إلى دول عربية أخرى.

ربما كانت حرب حزيران ١٩٦٧ أو كما يسميها الإسرائيليون حرب الأيام الستة، من أكثر الحروب إثارة للجدل، وربما لم يحدث في التاريخ أن يكون لحدث، استغرق أياماً معدودات، تداعياته الجيوسياسية والثقافية والاستراتيجية والنفسية، وعلى العلاقات الدولية مثل هذا الثقل المترام، والذي ما برحت مفاعيله القاتمة تلقي بظلالها على الأمتين العربية والإسلامية لما ينيف عن خمسين عاماً. فنحن بصدد حرب استمرت لأسبوع واحد أنجز خلاله الطرف المنتصر إنجازاً فاق تصوّره وأذهل العالم. وتشير الأدبيات السياسية الإسرائيلية إلى أنها الحرب التي لم تنته بعد، لأن سلسلة الصراعات التي قامت على إثرها، إنما كانت محاولات غير موفقة لعلاج آثارها، أو لتخفيف وطأتها: (حرب الاستنزاف ١٩٦٩-١٩٧٠، حرب تشرين الأول، ١٩٧٣، كفاح وانتفاضات الفلسطينيين).

الجدير بالذكر أيضاً أنه إذا كانت الصهيونية الدينية حتى حزيران ١٩٦٧ قد اتّسمت بالاعتدال النسبي في السياسات الداخلية والمطالبة بتطبيق تعاليم "الهالاخاه"، الشريعة في قوانين وتشريعات الدولة أو في ما يتصل بالسياسة الخارجية، وكانت مرتبطة دائماً سياسياً بالصهيونية السياسية، في إطار من التحالف التاريخي، فإن هذا الوضع تغير بصورة راديكالية بعد عام ١٩٦٧، بحيث أضفى اليهود المتزمتون دينياً، وزناً لاهوتياً على المطالب السياسية بضم الأراضي العربية المحتلة. وفي هذا المجال يقول يهوشفاط هرخابي: "إن اليهودية التقليدية في السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ أخذت تغير من موقفها داخل إسرائيل، فبدلاً من الإكتفاء بالتبعية، أخذت تطالب بدور قيادي، وتصرّ على أن تتبع السياسات الداخلية والخارجية من التشريعات الدينية. ومن ثم أصبحت القومية اليهودية المناضلة عاملاً مهماً للوصول إلى الهدف النهائي لليهودية وهو الخلاص، وأصبحت العلاقة بين الدين والسياسة أكثر تألقاً، فالدين لخدمة السياسة القومية، والسياسة القومية لتنفيذ الوصايا الدينية". أما بالنسبة لتموضع إسرائيل الإقليمي فإنها من الناحية الإستراتيجية أضحت القوة الإقليمية العظمى بلا منازع. كما أصبحت محصنة من أي هجوم عربي على الخط الأخضر (حدود العام ١٩٦٧). وبعد أن كانت المدن الإسرائيلية تحت مرمى مدفعية جيوش الدول العربية المجاورة، حدث العكس. إقتصادياً، شهد النصف الأول من الستينيات مصاعب كثيرة في كيان العدو بلغت ذروتها عام ١٩٦٦ حين بلغت نسبة البطالة ١٠ بالمئة، وتمّ تسجيل ارتفاع بنسبة التضخم، وعجز كبير في ميزان المدفوعات، وأول كساد في تاريخ الكيان، ممّا تسبّب في هجرة عكسية. فحدث بعد الحرب انتعاش أعقبه ازدهار بسبب تدفق السياح واستغلال موارد الأراضي المحتلة حديثاً، والتي بلغت ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل ١٩٤٨، (نפט سيناء، عمالة فلسطينية رخيصة، مصادر مياه الجولان، أراض خصبة). وتدققت على دولة الاحتلال القروض الميسرة والهيئات السخية وواردات السلاح من زعيمة الإستكبار العالمي أميركا لتبلغ ٣ مليار دولار سنوياً. أيدولوجياً، عزا العديد من بني إسرائيل النصر

لمعجزة إلهية، ذلك أن الضفة الغربية المذكورة في العهد القديم (يهودا والسامرة)، ممّا أدّى لترسيخ واتّساع حركة اليمين بشقيّه الديني والقومي، التي ترفض الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتحلم بمشروع "إسرائيل الكبرى". ومن تداعيات الهزيمة أيضاً على المدى البعيد، ظهور المستوطنين خاصة المتدينين منهم كتنّيار نافذ له ثقله في الانتخابات والحكم، يرفض حلّ الدولتين، وتصبح حصته في حكومة بنيامين نتانياهو التي شكّلها في أيار عام ٢٠١٥ نصف عدد أعضائها. كذلك، أدّت الهزيمة لبروز اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بشكلٍ سافر، وقد تضاعف نفوذه بعددٍ ليصبح يدير دفة علاقة واشنطن بتل أبيب، ممّا خوّل نتانياهو لمخاطبة الكونغرس في آذار ٢٠١٥، رغم أنف سيد البيت الأبيض على وقع التصفيق الحادّ والمتكرّر.

وعن تداعيات الحرب على العلاقات الدولية، نذكر أن الولايات المتحدة كانت قبلها تحاول إلى حدّ ما انتهاج سياسة شبه متوازنة بين العرب والإسرائيليين صوتاً لمصالحها النفطية والاقتصادية والإستراتيجية، ولاسيما لضبط سباق التسلّح مع الاتحاد السوفييتي. فكانت تفرض قيوداً على صادرات السلاح للكيان، إذ لم تتعدّ الخمسين مليون دولار سنوياً، معظمها ذات طبيعة دفاعية، ولم تحتو على أسلحة هجومية إلا بحلول عام ١٩٦٦. دبلوماسياً، حدث أن صوّتت واشنطن مع قرار مجلس الأمن في تشرين الثاني ١٩٦٦، الذي أدان إسرائيل، عندما توغّل جيشها في الضفة الغربية - إثر عملية فدائية كبيرة - وسدّد ضربة قوية للجيش الأردني في بلدة السموع. كل ذلك تغيّر بعد الحرب فغدت إسرائيل هي المحور، الحليف الموثوق "الثروة الإستراتيجية" ومخلب القط الإمبريالي الأول في المنطقة. فحدث تحوّل جذري لدى الإدارة الأمريكية فلم تفرض على الدولة العبرية الانسحاب من الأراضي المحتلة، كما فعلت إدارة دوايت ايزنهاور حين فرضت عليها الانسحاب من سيناء التي احتلتها أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وفي سياق الحرب الباردة، سبّب النصر الإسرائيلي ارتياحاً بالغاً لدى العاصمة الأميركية واشنطن، لأنه شكّل هزيمة لحليفتي موسكو (مصر وسورية)، وكنوع من التعويض لخسارتها الجسيمة في فييتنام، وذلك لأن الحليف الواعد هو حليف "ديمقراطي" بينما كان حليفها في سايعون نظاماً فاسداً قهرياً قمعيّاً. وأخيراً على الصعيد الإقليمي، أدّت الحرب لصعود الأنظمة المحافظة المسماة معتدلة أي متواطئة مع الكيان اليهودي وفي مقدّمتها مصر السادات ومن ثم تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة، وانزواء دور مصر كقائدة للعالم العربي.

كذلك شهدت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة عملية إعادة صياغة للنخب، وذلك كنتاج للتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية. ولقد أثار هذا التطور بشكلٍ واضحٍ البيئة الداخلية الإسرائيلية، وبالتالي على أنماط تعاطي السلطات الإسرائيلية مع محيطها العربي والإسلامي. فبعد أن كان العلمانيون الأشكناز ينفردون باحتكار التأثير في مجالات السياسة والإعلام والأكاديميا والأمن، فإن هناك الكثير من المؤشرات التي تدلّ على أن العلمانيين يخسرون مواقع التأثير والنفوذ لصالح أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يُبدون حرصاً وتصميماً على الاستحواذ على الوسائل الأكثر تأثيراً على دوائر صنع القرار السياسي بشكلٍ لافتٍ، ووفق مخطّط واضح وجلي. وعلى الرغم من أن أتباع التيار الديني الصهيوني يندفعون

نحو معظم المواقع التي تؤثر على صنع القرار في تل أبيب، فإن أوضح وأخطر النجاحات التي حقّقوها في هذا المجال، تتمثّل في تمكّنهم من إحداث اختراقات كبيرة في الجيش والمؤسسة الأمنية، حسبما تعكس ذلك المعطيات الرسمية. فبعد أن كان أتباع التيار الديني الصهيوني، الذين يمثلون ١٢% من إجمالي عدد اليهود في إسرائيل يشكّلون حتى مطلع الثمانينيات ٢% فقط من الضباط في الوحدات القتالية، فإنهم الآن يشكّلون حوالى

٣٥% - ٤٠% من الضباط في ألوية الصفوة والوحدات القتالية، مع العلم أن نسبة المتدينين تفوق هذه النسبة في بعض الألوية والوحدات. وتزداد نسبة أتباع التيار الديني في الرتب العسكرية العليا، فعلى سبيل المثال ينتمي قادة ثلاثة من ألوية الصفوة الأربعة في سلاح المشاة للتيار الديني الصهيوني، في حين أن معظم قادة السرايا والكتائب في هذه الألوية هم من التيار نفسه. ويكفي المرء فقط أن يتابع حفلات تخرّج الضباط في الألوية والوحدات القتالية، التي ينظمها الجيش عدّة مرات في العام، وتنقل بعضها قنوات التلفزة الإسرائيلية، ليلحظ العدد الكبير والطاغي لمعتمري القبعات الدينية المزركشة من بين الضباط المتخرجين، مع العلم أن هذا المشهد أثار، ولا يزال، اهتمام الكثير من علماء الاجتماع السياسي في الكيان الصهيوني. ومن الأهمية بمكان أن نوضح هنا أن الموقف من الخدمة العسكرية يمثل أحد مظاهر الاختلاف بين التيار الديني الصهيوني والتيار الديني الحريدي، الذي يشجّع أتباعه على عدم الانخراط في سلك الخدمة العسكرية والتفرّغ بدلاً من ذلك للتعليم الديني.

لقد دفعت التحولات الاقتصادية الاجتماعية الطبقة الوسطى العلمانية إلى تبني مسارات ريادية بعيداً عن الخدمة العسكرية، بحيث فضّل الشباب العلماني ترك الجيش بعد إنهاء خدمته الإلزامية والاهتمام بمشاريع اقتصادية تحقّق لهم ربحاً وفيراً. وقد مثل هذا التحوّل فرصة سانحة لمرجعيات التيار الديني الصهيوني، التي كانت معنيّة بتحقيق أكبر قدر من التأثير على دوائر صنع القرار في تلابيب بشكل يفوق نسبة أتباع هذا التيار بين عدد السكان. إن أكثر ما حفّز المرجعيات الدينية اليهودية الصهيونية على تشجيع أتباعها على تسلّق سلم القيادة في الجيش هو حقيقة أن هذا التيار هو الذبيدار إلى تدشين المشروع الاستيطاني في الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وهو معني بتوفير كل الظروف التي تمكّنه من تطوير هذا المشروع وتحويل دون المسّ به. لقد أدركت مرجعيات التيار الديني الصهيوني أن تعاضدتمثيل أتباعها في سلك القيادة في الجيش والمؤسسة الأمنية يمكنها من التأثير على دوائر صنع القرار السياسي، بحيث تقلص فرص التوصل لأية تسوية للصراع، إذا استندت إلى إخلاء مستوطنات. صحيح أن المستوى السياسي هو صاحب الصلاحية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالكيان، إلا أن عملية صنع القرار في تل أبيب معقّدة ومركّبة، بحيث أن الحكومة لا تقدم على اتخاذ أي قرار سياسي مهم، إلا بعد الحصول على التوصيات التي تقدّمها الجهات المهنية، ممثلة بالجيش والمخابرات. ولقد تبين بالدليل القاطع أن التوصيات التي يقدها الجيش والمخابرات تتأثر بالمواقف الأيديولوجية للقيادات في هاتين المؤسستين، وهو ما يعنى أن أتباع التيار الديني الصهيوني من قادة الجيش والمخابرات سيصيغون تقييماتهم وفق منطلقاتهم الأيديولوجية.

في هذا السياق يرسم كتاب "قبعة وقبعة"، الذي صدر مؤخراً وحرّره رؤفين جال - كبير الأطباء النفسيين في الجيش الإسرائيلي سابقاً - صورة سوداوية لمستقبل الكيان والمنطقة في حال تواصلت وتيرة تعاضد تأثير أتباع التيار الديني الصهيوني في الجيش والمخابرات. ويتوقّع جال والباحثون الذين شاركوا في إعداد الكتاب أن يؤدي هذا الواقع إلى حدوث تغيير جوهري وكبير على طابع النظام السياسي في كيان العدو نفسه. ويحدّر معدو الكتاب من أن هذه الظاهرة قد تؤدي إلى تدمير الطابع "الديموقراطي" لنظام الحكم. فإن كان خضوع المستوى العسكري للمستوى السياسي هو أحد أهم مظاهر الطابع الديمقراطي لأي نظام حكم، فإن الباحثين الإسرائيليين يتوقّعون أن يتصرّف القادة المتدينون للجيش وفق التوجيهات التي يتلقونها من الحاخامات والمرجعيات الدينية، وليس وفق التعليمات التي يصدرها المستوى السياسي.

إِتّاحدى النتائج المتوقّعة لهيمنة المتدينين على الجيش والمؤسسة الأمنية سيكون بلا شك التعاطي الإسرائيلي مع العرب، وتحديدًا الفلسطينيين. لقد عني الكاتب الإسرائيلي دانييل كارلي في كتابه "ملائكة في سماء يهودا"، كثيراً بتوقّعاته لنتائج تعاظم تمثيل المتدينين في الجيش الإسرائيلي على سلوك الكيان الصهيوني تجاه الفلسطينيين والعرب. ويتوقّع كارلي في كتابه أن يسارع الجيش الإسرائيلي تحت قيادة المتدينين إلى إجبار الحكومة الإسرائيلية على السيطرة على المسجد الأقصى وتدميره وإعادة بناء الهيكل الثالث على أنقاضه، إلى جانب طرد الفلسطينيين الذين يقطنون القدس والضفة الغربية في شاحنات إلى الدول العربية المجاورة. ويرى الباحث الإسرائيلي عمير بار أور، أنّ هيمنة المتدينين على الجيش تعني أنه سيتم إسدال الستار على أي فرصة لتحقيق تسوية سياسية للصراع.

لا خلاف بين علماء الاجتماع السياسي في كيان العدو على الدور الكبير للانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل على الدول العربية، في إيجاد بيئة مناسبة لتنامي التطرف الديني اليهودي. فقد نظرت قطاعات يهودية كثيرة لهذه الانتصارات على أنها تحقيق لنبوءات جاءت بها التوراة والمصادر الدينية، ما ألهب الحماسة الهستيرية لديها. ولا شك أن أهم حرب أثّرت في الوعي الجمعي لليهود العلمانيين والمتدينين على حدّ سواء كانت حرب عام ١٩٦٧، عندما تمكّن الجيش الإسرائيلي من تحقيق الانتصار الرخيص على الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان وقطاع غزة وصحراء سيناء التي تساوي مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين. فقد رأى اليهود في نتيجة الحرب "معجزة إلهية"، وعدّت المرجعيات الدينية، وكذا كبار الحاخامات، نتيجة الحرب بداية لتحقيق "الخلاص" ومقدّمة لنزول "المسيح المخلص". وقد عبّر عن ذلك الحاخام موشيه ليفنجر، مؤسس الاستيطان اليهودي في الخليل، قائلاً: "كل ما حدث هو من فعل العناية الإلهية التي شاءت تحرير أجزاء كبيرة من أراضينا". وبعيد الحرب، أصدر الحاخام مناحيم شير، وهو من كبار مرجعيات المتدينين القوميين، كتابه "بحث خالص لطرق الخلاص ودلائله"، وجاء فيه "حرب عام ٦٧ أعظم حدث في تاريخ الشعب اليهودي، منذ حرب اليهود بقيادة متتياهو الحوشمانني ضد اليونانيين القدماء، فهذه الحرب انطوت على معجزات كبيرة، لا تشبه المعجزات التي حدثت خلال الحروب الأخيرة، وهذه الحرب تبشر بقرب مجيء المسيح". وهكذا ساد شعور لدى كل شرائح المجتمع الإسرائيلي بحدوث معجزة، ولم يعد الأمر مقتصرًا على المتدينين القوميين لوحدهم.

المسؤولون من العرب والأجانب عن عار الهزيمة الفاجعة عام ١٩٦٧، المسماة تهزّباً من المسؤولية بالنكسة، لا يتحمّلون المسؤولية عن ضياع الأراضي العربية فحسب، بل إنهم أسهموا في تغذية غرور التطرف الصهيوني الجنوني في شقّيه، القومي والديني. وبالتالي شكلت نتيجة الحرب أهم محفّز لانطلاق المشروع الاستيطاني اليهودي السرطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. فبعد الحرب مباشرة، شرع الشباب المتحمّس من المتدينين القوميين اليهود بتشجيع من مرجعياتهم الدينية، بتنظيم المظاهرات التي تطالب الحكومة الإسرائيلية بإطلاق أيدي اليهود في الأراضي المحتلة. وبفضل حالة الثقة بالنفس التي غدّتها نتائج الحرب، نظّم المتدينون القوميون حملات للتوقيع على عرائض، تطالب ببدء الاستيطان في الأراضي المحتلة، وانضمت للتوقيع عليها شخصيات علمانية، في مقدّمها الشاعر موشيه شامير. وحرص الحاخام تسفي كوك، نجل الحاخام أبراهام كوك، الذي تولّى قيادة المتدينين القوميين بعد وفاة والده، على التحريض على الاستيطان في هذه الأراضي، حتى لو تطلّب الأمر تحديّ الحكومة. ومن أهم إسهامات كوك رفعه شعار "الن

تقيموا لن تسكنوا"، أي إنه، في حال لم يبادر المتدينون القوميون إلى إقامة المستوطنات في أرجاء الأراضي العربية المحتلة، لن يتمكنوا من بسط سيطرتهم على "أرض الأجداد وإقامة مملكة إسرائيل"، كما ارتسمت في المصادر الدينية. وجاء في إحدى رسائله إلى أتباعه: "لنا هذه الأرض، فلا توجد أرض عربية، هذه أرض إسرائيل، وهي تمثل تراث الآباء الخالد، وهي تابعة لحكم إسرائيل، بجميع حدودها، كما وردت في التوراة". وسرعان ما تحوّلت شعارات الحاخام كوك إلى مبادئ عمل لأنصاره المتحمسين من حركة "غوش إيمونيم" (كتلة الإيمان)، التي تولّت عملياً المسؤولية عن إقامة المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المفارقة أن حرب ٦٧ عزّزت الفضاء الديني في إسرائيل بشكل جذري، حيث أسهمت في دفع مزيد من العلمانيين نحو التدين. ولعل ما حدث مع الشاب، إيفي إيتام، الذي ولد لعائلة علمانية يجسّد مثلاً لتأثير نتائج الحرب على توجهات الشباب اليهودي نحو التدين. ويقول إيتام هذا، الذي أصبح فيما بعد جنرالاً وزعيماً لحزب "المفدال" القومي الديني ووزيراً عنه في حكومات تل أبيب، إنّ نتيجة حرب ٦٧ كان لها بالغ الأثر في تحوّل إلى الدين، وعزّزت دافعيته لمواصلة الانخراط في الجهد الحربي، حيث آمن أنه بالتحوّل للتدين ستقضي إسرائيل على أعدائها. وقد عزّزت الحرب أيضاً من مكانة الدين، كعلامة ثقافية قومية مميزة، حتى لقطاعات من العلمانيين. وكما يقول عالم الاجتماع الصهيوني، سامي سموحا، إنه قد توطّدت أركان "ثقافة جديدة" في إسرائيل، تقوم على اتّساع دائرة ممارسة العلمانيين الطقوس الدينية والتوجّه إلى الكنس والتعلّق بالتراث الديني. ولا تهدف هذه القطاعات من العلمانيين للتعرفّ فقط على التراث الديني، وإنّما رغبت، أيضاً، في بلورة الهوية الثقافية المميزة لديها في شقيّها الشخصي والجماعي. وقد برزت بعد الحرب معاهد وكليات كثيرة تهدف، بشكلٍ أساسي، إلى إطلاع الشريحة اليهودية العلمانية على الدراسات الدينية، وتعليم أصحابها التراث اليهودي، حتى في جوانبه "الصوفية". في السياق نفسه خطا وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينت، خلال مشاركته، مؤخراً، في مهرجان صندوق دعم وتعزيز تعليم اليهودية، في قيسارية، خطوة إضافية نحو تعزيز التصورات الدينية اليهودية لمستقبل دولة الاحتلال. وأعلن خلافاً لشعاره المرفوع منذ تولّيه منصبه الوزاري، بوجود رفع مستوى تعليم العلوم والرياضيات في إسرائيل لأنهما السلاح لمواجهة المستقبل، واعتبر أن تعلّم اليهودية وشرائعها أهم من العلوم والرياضيات.

وفاجأت تصريحاته عدداً كبيراً من الإسرائيليين ممّن ظنّوا أن الصهيونية الدينية لن تقدم، على الأقل حالياً، على رفع شعارات يلوح بها اليهود الأصوليون من الحركات الحريدية، والذين يرفضون أن تشمل مناهج التعليم لأولادهم في المدارس المواضيع العلمية المختلفة. ويردد هؤلاء الإدّعاء التقليدي بأن كراسة التوراة وحدها كفيلاً بحماية "شعب إسرائيل"، كما حمته على مرّ الزمن والأجيال الماضية.

لم يكن تأثير الأحزاب الدينية القومية ملموساً على المستوى السياسي قبل حرب عام ١٩٦٧، فهي كانت تهتم فقط بالجوانب الدينية والاجتماعية والتعليمية، ولكنّها اضطرت للخروج إلى الميدان السياسي بعد أن بدأ حلم "إسرائيل الكبرى"، من النيل إلى الفرات، يطفو على السطح، فاستغلت الحركات الحريدية الأصولية تلك الفرصة للتعبير عن نفسها، بأن توسّعت في خدمة المجتمع المتديّن والحريدي بشكلٍ خاص، ما أدّى إلى نشأة حزب جديد يعبّر عنها ممثلاً في حزب "شاس" الذي شكّل أنموذجاً تطبيقياً لحالة الإبتزاز السياسي لدى الأحزاب الدينية الحريدية.

وطيلة عقدين من العمل السياسي لم يسع شاس للإشتراك في انتخابات الكنيست أو حتى الموافقة على تولي بعض الحقائق الوزارية إلا من أجل الحصول على منافع خاصة، كزيادة مخصصات مالية والمساعدات المختلفة، ليقدمها خدمة لأتباعه وناخبيه، فاشترك في الإئتلافات الحكومية المختلفة وفق شروطه الخاصة، ما جعله يتنازل عن مبادئه وأفكاره الحريدية المتعصبة، فصدرت عنه بالتالي الفتاوى التي تؤكد صهيونيته وقوميته في مخالفة صريحة للأفكار التي تربى عليها حاخامات الحريدية.

على هذا الأساس لا جدال في أنّ الوضع العام في إسرائيل يشير إلى سيادة النهج الديني المهيمن على أجهزة الدولة والحكومة ولذلك جاءت مشاركة الأحزاب الدينية في كل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بغضّ النظر عن أسماء الأحزاب التي شاركت في الإئتلافات الحكومية، ممّا أكّد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار السياسي وإسهامها فيه بصورة أو بأخرى، ممّا ساعدها على المحافظة على الطابع اليهودي للدولة، وإن لم تكن مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات المختلفة سوى من خلال توليها بعض الحقائق الوزارية الهامشية، التي لها علاقة بالتنشئة الوطنية والدين والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية، ما هيّئ لها فرصة السيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ومكّنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكّنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، الذي فتح أمامها فرصة تحقيق بعض أهدافها ومناقعها السياسية. وقد استفادت الأحزاب الدينية بالفعل من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، كما واستغلت هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات، لذلك أبدت درجة من الإنفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمينية التي شاركت فيها، ممّا يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها، الأمر الذي يتناقض مع شعاراتها الدينية المتشددة.

إن التخلّص والانتقام من التمييز ضد اليهود السفارديم الذي مارسه القوي العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، كان بمثابة العامل الرئيس الذي أدّى بالأحزاب الدينية الحريدية بشكل خاص للإلتجاء نحو اليمين المتطرف، فقامت بتأييد الإئتلاف مع الحكومات اليمينية بقيادة الليكود، بل وتأييد انتخاب رئيس للوزراء منه، ككنتنياهو وشارون، على حساب حكومات العمل، فهي ترى أن حزب الليكود أكثر تعاطفاً مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الرشاوى التي قدمها اليمين المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تمّ إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة الشريعة اليهودية.

على الرغم من أن يهودية الدولة في كيان العدو أمر مفروغ منه، طبقاً لما جاء في "وثيقة إعلان الاستقلال"، التي أذاعها دافيد بن جوريون من مقرّ الجمعية التأسيسية اليهودية في تل أبيب، إلا أن أول تشريع قانوني لتعريف إسرائيل على أنها "دولة يهودية" لم يصدر إلا في عام ١٩٦٥، عقب إعلان تأسيس "حركة الأرض" الفلسطينية التي لا تعترف بإسرائيل على الإطلاق، وفوجئ يومها النظام القانوني الإسرائيلي بعدم وجود أي نص يمنع أي حزب أو جماعة أو فرد الترشح للإنتخابات حتى لو كان لا يعترف بدولة إسرائيل لليهود.

## دور الأحزاب الدينية وتأثيرها في صنع سياسة الدولة:

اكتسبت الأحزاب الدينية، من خلال القوة الفاعلة التي حققتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي، مجالاً واسعاً للمناورة إلى حدّ أنها بدأت تتحدّث جهاراً عن احتمال تعديل اتفاقية "الوضع القائم" التي عقدت ما بين بن غوريون والحاخام ليفين، ممثلاً حزب اغودات يسرائيل ذي النزعة اليهودية الرسمية عام ١٩٤٧، وهي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في إسرائيل منذ ذلك الحين وحتى الآن، وخصوصاً في قضايا التربية والتعليم والأحوال الشخصية، وذلك بهدف دفع الكيان أكثر فأكثر للتحوّل إلى دولة دينية واضحة المعالم، أو إلى قيام دولتين وشعبين. وفي هذا السياق يقول عضو الكنيست ووزير الخارجية في حكومة باراك السابقة وأستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، شلومو بن عمي: "إنّ المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحوّل إلى مجتمع متعدّد الأعراق ومتعدّد الثقافات ومتعدّد الطوائف. لقد تغيرت وتفتّت الصورة الأسطورية المأمولة لتحلّ محلّها صور أخرى عديدة لكلّ منها شرعيّتها بين اليهودي والعربي والمتشدددين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممّن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفارديم والاشكنازيم والمهاجرين الروس والاثيوبيين الفلاشا وغيرهم. وقد أدّى هذا التفتّت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية". ويضيف بن عمي أنّ هذه الانشقاقات "تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع".

أما الحاخام يسرائيل هارثيل رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (وهو أحد الحاخامات القلائل الذين أدانوا اغتيال رابين)، فيرى أنّه "يوجد وطنان آخذان بالتكوّن في إسرائيل: وطن الإسرائيليين ووطن اليهود. أمّا الإسرائيليون فهم أغيار (غويم) غرباء يتكلمون اللغة العبرية لا أكثر ولا أقل. وقد أنهكتهم الحروب وسئموا منها، ونسوا الصهيونية، ولم يعرفوا اليهودية يوماً، وقد جاء رابين ليقول لهم فوق ذلك كله أن لا خوف على أمن إسرائيل، وأنّ في وسعهم أن يطمننوا بعد اليوم إلى أنّهم لن يرحلوا عن هذه البلاد، فماذا بقي لهم إذن بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المطلق وهو فراغ لن تستطيع العلمانية أو الديموقراطية أن تسدّه، فكلاهما لا تعتبران من القيم البنيوية الأساسية للشعب اليهودي. وبمقدار ما كنّا نقرب من تنفيذ اتفاقات أو سلو كان يبدو واضحاً للفريق الأول، فريق المنتمين إلى وطن الإسرائيليين، أنّ الأرض قد غدت عقبة في وجه التطبيع، بينما كان يبدو للفريق الثاني، فريق المنتمين إلى وطن اليهود، أنّ التطبيع خطر على اليهودية الإسرائيلية".

## المشاركة في الحروب:

لقد أدّت الصهيونية الدينية في إسرائيل، والمتمثلة في حزبي همزراحي وهابو عيل همزراعي، دوراً بارزاً في حرب ١٩٤٨ ضد المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال الكيبوتس الديني الذي ساهم في المعارك والعمليات الإرهابية. وفي هذا المجال قام الحاخام موشيه شابيرا بدور بارز في توجيه أنشطة عصابات الهاغانا وأتسل. وقام الحاخامان شابيرا وفيشمان بتمثيل الحزبين الدينيين في حكومة الحرب الإسرائيلية التي أعلنت عام ١٩٤٨. وبعد اندماج الحزبين المذكورين ضمن حزب واحد هو حزب المفدال (الديني القومي) عام ١٩٥٦، شارك هذا الحزب الديني الصهيوني في جميع الحكومات الإسرائيلية، ما خلا فترة قصيرة ما بين ١٩٥٨

و١٩٥٩ عندما أدى الجدل الذي ثار حول مسألة: من هو اليهودي؟ إلى انسحابه المفاجيء والمؤقت من الائتلاف الحكومي، وهذا الحزب متأرجح باستمرار في مواقفه الداخلية ما بين حزبي العمل والليكود، وهو يحاول تسوية هذه المواقف من خلال الادعاء بأن مشاركته الدائمة في الحكم تتيح له حماية المصالح الدينية بشكل أفضل مما لو كان في المعارضة. وهكذا فالمفدال خاصة والأحزاب الدينية عامة، عملت وتعمل على قولبة الشريعة اليهودية لتتلاءم مع دولة علمانية كافرة ومعتدية وذلك في سياق ادّعاءاتها بأنها تسعى لإضفاء الطابع اليهودي على أسلوب الحياة في إسرائيل سلماً أو حرباً.

ويصف الكاتب أوري افنيري، حزب المفدال الديني المتطرّف في صهيونيته بقوله: "إنّ الجناح الفعال فيه ذولون شوفيني غامض وهو الجناح الذي يملّي على الحزب الخط والأسلوب".

وتتّضح شوفينية هذا الحزب وتطرّفه من خلال مواقفه من قضايا الاستيطان في المناطق المحتلة، ومن الحروب العدوانية التي شنتها إسرائيل ضد الشعوب العربية، ومن مسألة ضمّ المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فهو من المؤيدين المتحمسين للنشاطات الإجرامية التي تقوم بها عصابات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان في طليعة المتحمسين لحربي عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ ولغزو لبنان عام ١٩٨٢، وهو من مؤيدي أتباع سياسة القبضة الحديدية والأرض المحروقة والتصدي بكل عنف للمقاومة الوطنية في الدول العربية كافة، وهذا على الرغم من تعرّض الحزب منذ العام ١٩٦٨ للعديد من الانشقاقات والتراجع في قوّته التمثيلية في الكنيست.

والجدير بالذكر أنّ هذا الحزب اعتبر احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ بمثابة إنجازات عن طريق تحقيق "الوعد الإلهي" لليهود، وهو يطلب تكريس هذا الاحتلال من خلال حديثه عن "الحقوق التاريخية الدينية" وعن ضرورة تأمين الحدود الأمانة. وفي العام ١٩٤٨ طرح برنامجاً يتمحور حول الاستيطان وزيادته في المناطق المحتلة.

أمّا بالنسبة لحزب شاس الخاص باليهود الشرقيين الذي برز على الساحة الحزبية الإسرائيلية عام ١٩٨٤، فيعتبر عن مواقفه الأساسية الحاخام الراحل عوفديا يوسف، الذي أصدر عام ١٩٨٩ فتوى شرعية تقول: "إنه إذا إتّضح بما لا يدع مجالاً للشك أنّه سيحدث سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا العرب إذا ما أعيدت لهم أرض، وفي حين يوجد خطر بنشوب حرب إذا لم تعد هذه الأراضي، فيجب إعادة الأراضي لهم، فالحفاظ على حياة الانسان يتقدّم علأولويّة الاحتفاظ بالأرض". وتعتمد كتلة وزراء شاس حتى اليوم على هذه الفتوى في تحديد مواقفها من السلم والحرب مع العرب، إلّا أنّ مثل هذه المواقف لا تنفي بالطبع المضمون العنصري لمواقف الحزب الذي يشبه العرب والفلسطينيين تارةً بالأفاعي وتارةً أخرى بالحشرات.

### مصرع رابين وانتخابات عام ١٩٩٦:

فجّرت عملية التسوية التي شرعت الولايات المتحدة في رعايتها في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ الصراعات بين دعاة التنازل عن أجزاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وبين دعاة ما يسمّى "إسرائيل الكبرى". وقد وصلت هذه الصراعات إلى ذروتها مع إتفاقيه أوسلو التي وقّعها رئيس الحكومة الراحل اسحق رابين مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، في حين أنّ دعاة وأنصار الصهيونية الدينية كانوا قد شرعوا منذ بداية الثمانينات ومطلع السبعينات في المطالبة بفكّ عرى التحالف مع

الدولة العلمانية. وأدت سياسات حزب العمل المتعلقة بعملية التسوية مع العرب إلى تبديل حلفائه من المعسكر الديني. فحزب شاس صار حليفاً له في ائتلاف عام ١٩٩٢ وأيد سياساته تلك في مقابل استمرار تدفق المساعدات المالية على مؤسسات شاس، وهو الهدف الأول لهذا الحزب باستمرار. أما بشأن موضوع التسوية مع العرب، فيرى شاس أنّ التنازل عن أجزاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هو أمر يحدده جنرالات الجيش الذين في استطاعتهم تحديد ما يحقّ أمن الدولة ويحافظ على أرواح اليهود.

وبالنسبة لحزب المفدال الحليف التاريخي لحزب مباي، فقد عارض بشدة عملية التسوية، وانضمّ إلى دعاة الحفاظ على كامل الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، وهكذا صار حليف الأمس معارض اليوم. ولم تقتصر المعارضة الدينية لسياسة حزب العمل بزعامة اسحق رابين على هذه الحدود، بل إنّ الصراع الديني العلماني تقاطع مع صراع دعاة التسوية مع العرب ودعاة "إسرائيل الكبرى" من اليهود، الأمر الذي تصاعد بصورة دراماتيكية وأدى إلى هدر دم رئيس الحكومة إسحق رابين بفتوى شرعية من قبل الأصولية اليهودية، وذلك في أعقاب حملة مسعورة من الشحن والتحريض ساهم فيها أيضاً اليمين الشوفيني المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو المعروف بقدراته الديماغوجية الإعلامية المميزة.

وكان المتحدث باسم مجلس مستعمرات الضفة والقطاع، اهورن دوفيف، قد بعث إلى رابين عام ١٩٩٤ برسالة يحذّره فيها من تبعات عملية التسوية الذاهبة قدماً. وقد جاء في الرسالة: "بالنسبة للكثيرين في إسرائيل يُعتبر عدم انحيازك وحكومتك إلى جانب معاناة اليهود، سبباً في إحساس مريّر بالغربة، حيث تترجم هذه الغربة لدى الكثيرين إلى اليأس، ولدى القلة قد يؤدي هذا اليأس إلى أعمال متطرفة... وللأسف فثمة أصوات ترى أنّ الحل الوحيد هو الاغتيال السياسي، وهذا الاغتيال - لا سمح الله - يُعدّ أمراً خطيراً من جميع الجوانب، ولكنني وجدت أنّه من الصواب أن أحوّرك من هذا. فإذا واصلت هذا الطريق فستحمّل على الأقل المسؤولية غير المباشرة بسبب عمل شيطاني من شخص ما".

وفي أعقاب عملية اغتيال رابين تناقلت الصحف الإسرائيلية أخباراً مفادها أنّ ثلاثة من الحاخامات المعروفين طالبوا بإصدار فتوى بحكم الموت على رابين بسبب التسوية، وذلك من خلال إخضاعه لما يسمّى في المصطلح الديني اليهودي "دين موسير"، أي حكم الخائن الذي يعرّض للخطر المتهم بنقل معلومات أو ممتلكات تخصّ الشخص اليهودي إلى شعباً أجنبي. وقد حصل هذا إلى جانب فتوى ١٥٠٠ حاخام يتقدّمهم الحاخام الأكبر السابق شايبيرا، بعدم جواز إخلاء القواعد العسكرية في الضفة والقطاع في شهر تموز ١٩٩٥. وطالبت الفتوى الجنود بعدم إطاعة الأوامر العسكرية الخاصة بالانسحاب تنفيذاً لاتفاقات أوسلو لأن الانسحاب المقترح يعرّض حياة السكان للخطر، بل ويهدّد وجود دولة إسرائيل وينذر بوقوع فتنة بين الجيش والشعب. وذهب بعض الحاخامات إلى أبعد من ذلك عندما رأوا أن الحكومة نفسها تفتقد إلى الشرعية، وبالتالي فإنّ أوامر الجيش غير شرعية. وارتفعت أصوات بعض الحاخامات لتنادي بالانفصال عن العلمانيين لأنهم يرفضون التراث والتقاليد اليهودية ويظهرون العداوة للمستوطنين. كما دعا أحد الحاخامات إلى تغيير النشيد الوطني للدولة، والمسمّى الأمل (هاتيكفا) وهو نشيد الحركة الصهيونية بالأساس، واستبداله بالمزمور رقم ٢٦ من مزامير التوراة.

وراح بعض الكنس يبذل الدعاء التقليدي الذي يطلب من الله حفظ زعماء الدولة، في وقتيادت مجموعة خاصة من الحاخامات شعائر ما يسمّى صلاة اللعنة ضد رابين، واسمها بالأرامية "بولسانورا" أي أسواط النار

أو أسهم النار، التي تعني إستنزال لعنة الموت بحقه بقوة روحية، وذلك أمام منزله، بينما كانت تجري مظاهرة ضخمة في ساحة صهيون في القدس تردّد شعارات "خائن"، "أوشفتز"، "تصفية الدولة"، وشعارات مثل: "الحكومة غير شرعية"، "رابين قاتل"، "بالدم والنار سنطرد رابين".

هذه الأجواء المشحونة بالتطرّف والتعصّب دفعت برئيس الدولة عيزر فايتسمان إلى القول: "إنّ رابين لا يعرف جيداً ما يفعله وهو يتسرّع كثيراً، وهو غير حذر... ينبغي وقف مسيرة السلام وإعادة تقييم الوضع... إنّ اتفاقية أوسلو لا قيمة لها لأنّها لم تُقرّ إلاّ بغالبية صوتٍ واحد".

أمّا بالنسبة للأحزاب والحركات ذات الطابع اليهودي الرسمي مثل حزب شاس وحزب يهودت هاتوراه، فرأت أنّ الصهيونية السياسية والدينية على حدّ سواء قد انحرفتا عن طريق اليهودية الحقّة، وأنّ فريضة "استيطان أرض الميعاد" ليست سوى فريضة واحدة من أصل ٦١٣ فريضة. وبالتالي فمركزية أرض إسرائيل ليست هدفاً بحدّ ذاته ولا هي غاية الوجود اليهودي، برغم أنّها تشكّل شرطاً للمحافظة على وجود الشعب اليهودي والتوراة. ومن هنا فإنّ هذه الأحزاب توجّه جلاً اهتمامها في الأساس إلى شؤون العلاقة بين الدين والدولة أكثر من اهتمامها بشؤون الدولة والسياسة الخارجية، فهي تسعى إلى تعزيز الطابع الديني للدولة، ولو في حدوده الرمزية الشكلية، وفرض تعاليم التوراة على المجتمع حسب رؤيتها الخاصة (فرض الطعام الحلال - كاشير - ومنع تجنيد الفتيات في الجيش...)، وإذا أيدت هذه الأحزاب الانسحاب من جزء من الأراضي المحتلة فهذا يكون انطلاقاً من نص توراتي يقول: "من أنقذ روحاً من شعب إسرائيل أنقذ عالماً بأكمله". ومن هنا أيدّ زعيم حزب شاس يتسحاق بيرتس التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واعتبر أنّ الدين مفضّل على الديمقراطية.

الجدير بالذكر أنّ اليهود الأميركيين المعارضين للتسوية ساهموا في تقوية وتأييد اليهود المتطرفين، وقد قال عنهم رابين "كلامهم كثير ومساعدتهم قليلة" كما وأنّ اليمين المتطرف تمكّن من اختراق أجهزة الاستخبارات (الشاباك) التي غطّت على أعمال التحريض ضد رابين وضدّ اتفاق أوسلو، وعمل على تقديم عدّة خدمات للمنظمة المتطرّفة "ايال" التي خرج منها يغال عمير قاتل رابين.

وبمقتل رابين ابتعدت الأحزاب الصهيونية الدينية أكثر عن الدولة ومؤسساتها، وشاع الحديث عن حرب أهلية وشيكة، إلى أن جاءت انتخابات ١٩٩٦ وفاز فيها بنيامين نتنياهو بمباركة الحاخامات، فهدأت الأجواء المتشنّجة بعض الشيء تلافياً لما هو أعظم.

ومعلوم أن تطبيق إسرائيل لنظامها الانتخابي الجديد عام ١٩٩٦ للمرة الأولى بطريقة الانتخاب المزدوج لكل من رئيس الحكومة وأعضاء الكنيست، كلٌّ على حدة، سمح للناخبين المتدينين بالكسب المزدوج، لأنّه صار بوسعهم التصويت لأحزابهم وقوائمهم الخاصة، إلى جانب تصويتهم لصالح مرشح الليكود. في حين أنّ الهدف من وضع النظام الانتخابي الجديد كان الحدّ من ابتزاز الأحزاب الصغيرة وخاصة الدينية منها أثناء تشكيل الحكومات الإسرائيلية.

وكان السبيل إلى ذلك تقوية رئيس الحكومة تجاه الكنيست وتجاه أعضاء الحكومة من غير حزبه وبإعطائه الحقّ بحلّ الكنيست. إلّا أنّ القانون الجديد أوجد نظاماً هجيناً يخلط ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني. وقد أدركت الأحزاب الدينية (وخاصة المفدال وشاس) أنّ ائتلافاً يمينياً من الليكود وجميع أحزاب اليمين والوسط لن يتمكن من تشكيل إئتلاف حكومي يحظى بثقة الكنيست من دونها، فعادت إلى ممارسة لعبة

إبرة الميزان، أي أنها عادت لتشكل الثقل الزائد الذي بوسعه وحده أن يقرّر تفوق هذا الفريق على ذلك، الأمر الذي دفع باليمين واليسار على حدّسواء إلى الاقتناع بضرورة العودة إلى النظام القديم واختيار أهون الشرّين. وهكذا تمّت المصادقة عبر إلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة واعتماد تعيين رئيس أكبر الأحزاب وأقواها كمرشّح لترأس الائتلافات الحكومية المقبلة.

أمّا بالنسبة للمصالح التي تركز عليها الأحزاب الدينية وتسعى لابتزازها من أي حكومة، فهي أولاً تعديل قانون العودة وترسيخ شروط "الوضع القائم"، والمطالبة بالمزيد من المناصب والمسؤوليات الوزارية والسياسية (خمس وزارات على الأقل)، وبالمزيد من المخصّصات المالية لمؤسّساتها ومدارسها، وتوسيع صلاحيات القضاء الديني، وعدم إصدار أي تشريع من قبل القضاء المدني يتعلّق بشؤون الدين والأحوال الشخصية، والاستمرار في إعفاء الشباب المتدين من الخدمة العسكرية. ومن أجل الحيلولة دون تشكيل حكومات وحدة وطنية، طالبت الأحزاب الدينية بعدم ضمّ أيّة كتلة برلمانية جديدة إلى الائتلافات إلا بموافقتها. والجدير بالذكر أنّه في حكومة نتنياهو عام ١٩٩٦ تمثّل حزب شاس بوزارتي الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، وحصل حزب المفدال على وزارتي التعليم والطاقة والمواصلات، وبقيت وزارة الأديان في يد رئيس الحكومة بعد تنازع حاد بين حزبي شاس لليهود الشرقيين والمفدال لليهود الغربيين، وأخيراً تمّ التوصل إلى اتفاق تناوب ما بين الحزبين على الوزارة نفسها. وقد حصل الحاخام مئير بوروش من حزب يهودوت هاتوراه على منصب نائب وزير البناء، وتمّ تعيين شخصية مستقلة قريبة من حزب المفدال في منصب وزير العدل، الأمر الذي وضع نتنياهو في حالة حرجة جداً أمام أعضاء حزبه، وخضع لابتزاز كل من أرييل شارون ودافيد ليفي، فأنشئ وزارة جديدة خاصة بشارون سُمّيت وزارة البنى التحتية الوطنية التي جمعت مهامها وميزانياتها من وزارات مختلفة.

### الأحزاب الدينية وآليات التسوية:

سبق وأشرنا إلى أنّ النظام الانتخابي المزدوج لكل من رئيس الحكومة والكنيست، كلّ على حدة، قد مكّن ناخبي المجموعات العربية والدينية من التصويت لمرشّح رئاسة الحكومة من جهة ولقوائمهم الخاصة من جهة أخرى. وصار بإمكان اليهود الشرقيين، السفارديم مثلاً، التصويت لنتنياهو كشخص ولشاس كحزب، بدلاً من التصويت لصالح الليكود كحزب، أو التصويت لصالح شارون وحزب المفدال أو شاس، بدلاً من التصويت لصالح حزب شارون، وهكذا. وبالتالي فقد حصل أنّه في أعقاب مصرع رابين، تراجع التأييد لاتفاقية أوسلو ومسارات التسوية الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى سقوط بيريس وسياساته "السلمية"، وإلى تراجع ما يسمّى معسكر اليسار، حيث حصلت أحزاب الليكود والمفدال وشاس ويهودوت هاتوراه على ٥٧ مقعداً، في مقابل ٥٢ مقعداً لأحزاب اليسار وهي: العمل وميريتس وحداش والقائمة العربية الموحدة. ومن هذا المنطلق تمكّنت الأحزاب الدينية واليمينية من معاقبة بيريس وسياساته خاصة على موقفه من القوى الدينية إثر اغتيال رابين واتهامه المعسكر الديني بالتحريض على القتل بل واعتقال عدد من رموزه، ممّا عدّ مساساً بقديسيّة الحاخامات في اوساط المتدينين.

وهكذا وفي مجال السياسة الخارجية عارضت الأحزاب الدينية قيام دولة فلسطينية وأي سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وعارضت أيضاً عودة اللاجئين والانسحاب من الجولان كما طالبت بإلغاء قرار تجميد

عمليات الاستيطان، والعمل على تعزيز هذا الاستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان أمن المستوطنين. وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة اليهودية، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء في المدينة المقدسة وضواحيها، الأمر الذي شجع الأحزاب القطاعية والشوفينية والانتية على رفع سقف مطالبها المتطرفة أيضاً، مما زاد في وضع العراقيين بوجه التسويات على جميع المسارات، وهو أمر تجسّد أيضاً في القوانين المتعددة ومشاريع القوانين التي زادت من حجم القيود والشروط البرلمانية على أي قرار أو إجراء يتعلق بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، أو يتعلق بتقييد الاستيطان في هذه الأراضي (ما عدا الجنوب اللبناني الذي تمكنت المقاومة فيه من تلقين العدو درساً لا ينسى في مجال رد أطماعه واعتدائه وفرض الانسحاب غير المشروط عليه). ومما لا شك فيه أيضاً أن الضغوطات والممارسات الفئوية التي قامت بها الأحزاب الدينية كان لها بالغ الأثر في عدم استقرار الحكومات الصهيونية، وفي إعادة تشكيل سلم الأولويات القومية، وفي إعادة ترتيب وتصنيف الزعامات القومية وفقاً لمعايير وقيم دينية وتوراتية ذات طابع أسطوري واضح.

وفي ما يلي بعض المقتطفات من برامج الأحزاب الدينية لانتخابات الكنيست الرابع عشر والخامس عشر في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وهي كافية للدلالة على ما تسببه من مآزق وضغوطات على آليات التسوية مع العرب. فلقد طالب حزب المفدال مثلاً عام ١٩٩٦ بما يلي:

- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، تحت سيادة إسرائيل.
- سيكون نهر الأردن الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر إلى الغرب منه.
- فصل بين (الإسرائيليين والفلسطينيين) يلبي حاجات والأمن والهويتين القوميتين.
- تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل من خلال رفض حق العودة.
- إبقاء معظم المستوطنين الإسرائيليين تحت السيادة الإسرائيلية.
- وستطرح التسوية الدائمة التي ستبلور في المفاوضات لاستفتاء عام للمصادقة عليه ([٣٣]).
- وفي ما يتعلق بالجولان اعتبر حزب المفدال بأنها منطقة ذات أهمية قومية بالنسبة إلى دولة إسرائيل. وبالنسبة للبنان جاء في برنامج الحزب أنه إلى أن يتمّ التوصل إلى اتفاق سلام، ستواصل إسرائيل حماية حدودها الشمالية عن طريق شريط أمني في الجنوب اللبناني بواسطة قوات محلية يدعمها الجيش الإسرائيلي وعن طريق ترتيبات أمنية حيوية أخرى ([٣٤]). وفي برنامج الحزب للعام ١٩٩٩ تكرّرت شروطه في ما يتعلّق بالقدس والاستيطان والحدود الآمنة ورفض الدولة الفلسطينية ورفض عودة اللاجئين، ولكنه أضاف بالنسبة إلى الجولان ما يلي: "إنّ هضبة الجولان طبقاً لقانون هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل وستظل تحت سيادة إسرائيل حتى في عهد السلام" ([٣٥]). ويرى الحزب في وجود أكثرية مطلقة في الجليل وهضبة الجولان الهدف الأهم.

أما بالنسبة لحزب شاس وسائر الأحزاب المشيحية فإنّها تبني مواقفها السياسية على أساس أنّه يجوز التنازل عن بعض الأراضي لحقن الدم اليهودي. ومع ذلك فقد رفض "مجلس كبار التوراة" في حزب اغودات يسرائيل الانسحاب من الخليل لأنه يعرّض حياة اليهود للخطر، فيما ساوم شاس على الموضوع لإنقاذ زعيمه الحاخام آرييه درعي من المحاكمة على اختلاساته المالية. وقد عبّر بعض القادة والمسؤولين في حزب شاس

عن مواقفهم السياسية فاعتبر ايلي يشاي وزير العمل والرفاه في حكومة باراك أن مجلس حكماء التوراة هو الذي يقرّر في هذه الشؤون.

والحاخامات يأخذون في الاعتبار الأمن الشخصي والقومي في أي قرار يؤدي إلى إعادة أراض. واعتبر وزير البنى التحتية الياهو سويسا أن الحاخام عوفديا يوسف - الزعيم الروحي لحزب شاس - هو الذي يقرّر ويحسم. و"على الرغم من وجود حنين في الوعي الداخلي نحو الجولان فإن ناخبي شاس لديهم حنين أكبر نحو جبل موسى في سيناء" ([٣٦]).

وأخيراً فبالنسبة للتيار الحرادي من المتدينين فإنه لا يلتفت إلى الموضوع السياسي من أصله ويعتبر الدولة كافرة، وهو بالتالي ينتظر ظهور المشياح ومنتظر بظهوره يوم الخلاص، ولا يهتم عندئذ من سيكون في سدة الحكم.

عارضت الأحزاب الدينية قيام دولة فلسطينية وأي سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وعارضت أيضاً عودة اللاجئين والانسحاب من الجولان كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الاستيطان، والعمل على تعزيز هذا الاستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان أمن المستوطنين.

#### خاتمة:

استناداً إلى رأي الباحث الإسرائيلي مورديخي كريمنز، فإن التحدي الذي يواجهه كيان العدو حالياً هو عملية مطابقة النظام الديمقراطي العنصري مع الهوية اليهودية المتشددة، وما إذا كان من الممكن بناء مجتمع مواطنين لا مستوطنين في إسرائيل. كذلك لا تزال الكثير من الأسئلة تُطرح في دوامة الدين والدولة في الكيان، ومنها هل من الممكن أن يؤدي الاستقطاب المتعدد الأوجه إلى حرب داخلية بين الإسرائيليين؟

البروفيسور عزرا أورنان، المحاضر في جامعة حيفا، يرى أن "المشكلة تكمن في محاولة اليهود الأرثوذكس فرض طابعهم الخاص على الدولة والمجتمع مع أننا نختلف عنهم، عليهم أن يقرروا بذلك"، أما المتدينون فقد شنوا حرباً على استخفاف العلمانيين بالطابع اليهودي للدولة ومحاولة إخلالهم بالتوازن المكتوب في مجال العلاقة بين الدين والدولة كما أرسيت دعائمها منذ تشكيل الحكومة الأولى في عهد بن غوريون. وعلى هذا الصعيد يقول الحاخام بنحاس هوروفيتش، نائب رئيس مجلس حاخامات حركة اغودات يسرائيل: "إن تدنيس حرمة يوم السبت يمكن أن يؤدي إلى ظهور هتلر جديد"، ويدلّل كلامه على أن (٩٥%) من اليهود في ألمانيا كانوا من غير المتدينين ولا يحترمون حرمة السبت فعاقبهم الله بأن أرسل عليهم هتلر، وفي دولة مثل هنغاريا لم يظهر هتلر لأن يهودها كانوا من الملتزمين والمحافظة على شعائر الدين اليهودي.

إنّ الشواهد على الانقسام العلماني الديني في كيان العدو كثيرة ومن أبرزها حادثة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق اسحاق رابين في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٥ وفي وسط احتفال "لأنصار السلام"، وبعد أن كان ينشد: "انطلق فجر الصباح يضيئ لنا الطريق .."، أطلق عليه النار شاب يهودي من أصول يمنية يدعى يجال عمير فأرداه قتيلاً، وبدأت سلسلة من الحقد العلماني الديني تأخذ بعداً جديداً.

وقد كشفت دراسة جديدة لمعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية أن الحريديم في إسرائيل من أكثر الفئات ميلاً إلى العنف وخرق القانون فيما يتعلق بالعملية السلمية تحديداً، كما أن الشرائح الأصولية الحريدية هي صاحبة المواقف الأكثر يمينية وتطرفاً. وتعكس إستطلاعات الرأي حالة الخوف والهلع من الحوادث التي قد تؤدي إلى حرب أهلية، فأكد (٥٧%) من المستفتين شعورهم بالخوف والهلع من حوادث حرب أهلية على خلفية عدم التسامح الديني، و(٩٠%) على خلفية عدم التسامح بين اليمين واليسار، و(٨٥%) على عدم التسامح بين العلمانيين و المتدينين، و(٨٥%) على عدم التسامح الطائفي. وهذا الواقع يزيد من أزمة الليكود الحاكم في المجتمع الإسرائيلي في حال لم يتحرك لمواجهة هذه النزعة التي تربط القومية اليهودية

---

بالخلاص الديني، كما تجلّت في تصريحات زعيم حزب البيت اليهودي، الوزير نفتالي بينيت، ورؤية هذا التيار لدور ومستقبل الصهيونية كأداة إلهية لتقريب الخلاص، بحسب تعبير المؤسس الفعلي لهذا المعسكر، الرابي هكوهين كوك.